دروس من الاقتصاد البرازيلى

للاستاذ الدكتور عبد المنعم البيه (*)

١ ـ المساحة والسكان والنمو :

لعل أكبر منبع طبيعى من منابع الثروة بالبرازيل ، هو مساحتها الشاسعة من الاراضى ، التى تصل الى ٨ر٥١٢ر٠٠٠ كيلو متر مربع ، وقد قدر عدد سكانها بحوالى ٩٥ر٣ مليون نسمة ، فى منتصف عام ١٩٧١ ، ووصل معدل نموها فى نفس العام ، الى ١١ر٣٪ . ولنفصل الآن ما أجملنا .

فمن حيث المساحة ، تأتى البرازيل فى الترتيب ، الخامسة من دول العالم ، بعد روسيا السوفيتية وكندا والصين والولايات المتحدة [١] ، ويمكن أن تتسع مساحة البرازيل ـ من الناحية النظرية ـ الى عشرة أمثال [٢] سكانها الحاليين ، الذين بلغوا فعلا ٩٢ر٨ [٣] مليونا فى منتصف عام ١٩٧٠ .

---

(١) تبلغ مساحة الروسيا السوفيتية ٢٢ر٤ مليون كم مربع ، وكندا ٩ر٩ م ، والصين ٩ر٦ م والولايات المتحدة ٩ر٤ م ، و ج.ع.ل. ١ر٧ م ، و ج.م.ع. ١ م والمانيا الغربية ٢٤٨ر٥٧٢ كيلو متر مربع . أنظر

Trends in Developing Countries by World Bank, 1971, table 1.1
Economic Facts in Figures, published by The Deutche Bank, June 1972.

(٢) انظر The new Brazil, prospect for stability & Profits, prepared & published by Business International, N. Y. 1965, p. 1.

(٣) انظر World Bank, International Development Association (I. D. A.) Annual Report, 1972, p. 49.

وقدرت مجلة الـ Economist (عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢) ، عدد سكان البرازيل عام ١٩٧٢ بحوالى ١٠٠ مليون .

(*) استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة بنغازى ـ دكتوراه فى العلوم الاقتصادية والمالية من جامعة لندن .

وسكان البرازيل (تحتل المرتبة الثامنة فى دول العالم) خليط مختلف عن بعضه كل اختلاف ، تزيد كثافتهم زيادة كبيرة فى الجنوب وفى الشمال الشرقى ، ويقل عدد السكان فى الغرب ، كما اتضح من البحث الذى أجرى عام ١٩٦٥ ، حينما كان سكان البرازيل ٣ر٨١ [٤] مليونا ، حيث ذكرت الارقام ما نضعه فى الجدول التالى :

جدول رقم (١)[٥]

السكان والمساحة ومتوسط الدخل عام ١٩٦٥

عدد السكان بالملايين	ميل مربع	متوسط دخل الفرد بالدولار (الناتج الاهلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج)
٤٨ بالجنوب	٥٨٠ر٠٠٠	٤٠٠
٢٧ بالشمال الشرقى	٣٩٠ر٠٠٠	١٠٠
٦ الباقى	٢ر٣١٧ر٠٠٠	—
المجموع ٨١	٣ر٢٨٧ر٠٠٠	٦ ٢١٦

ويتبين من الجدول السابق ، أن ٤٨ مليون نسمة فى الجنوب ، كانوا يعيشون عام ١٩٦٥ فى ٥٨٠ر٠٠٠ ميل مربع ، أى أن أكثر من نصف السكان ، عاشوا فى حوالى سدس المساحة ، وحصلوا على أعلى متوسط فى الدخل قدره ٤٠٠ دولار للفرد ، وعاش حوالى ٢٧ مليون فى ٣٩٠ر٠٠٠ ميل مربع فى الشمال الشرقى ، وحصل الفرد فى المتوسط على دخل سنوى قدره ١٠٠ دولار ، بينما عاش الباقون وتوزعوا وانتشروا فى أحراش وغابات وأراض لم تطرق بعد . وهكذا يزدحم

---

(٤) انظر International Financial Statistics, International Monetary Fund, Vol. 24, No. 7, July 1971, p. 68.

(٥) انظر The New Brazil المشار اليه آنفا .

(٦) انظر ... Trends in الآنف الذكر ، ١٩٧١ جدول ٤ و ٣ ، ويلاحظ ان جدول ٤ و ٢ لعام ١٩٧٠ ولنفس المرجع وهو المصرف الدولى ، كان مختلفا فى ارقامه .

الشاطىء الشرقى ويزدحم الجنوب بالسكان ، بينما لا يعيش فى حوض الامازون (٤٢٪ من مساحة البرازيل) ، الا ٣٪ من السكان .

وتتضح اتجاهات السكان وزيادتهم وتقديرهم ، فى آخر احصائيات دولية ، من الجدول الآتى :

جدول رقم (٢)

سكان البرازيل وتقديراتهم

عدد السكان فى منتصف عام ١٩٦٩	نسبة زيادة السكان عام ١٩٦٩ ٪	عدد السكان فى منتصف عام ١٩٧٠	تقدير السكان فى منتصف عام ١٩٧١
٩٢ر٢٨٢ر٠٠٠	٣ر٢	٩٢ر٨٠٠ر٠٠٠	٩٥ر٧٠٠ر٠٠٠ ٩ ١٠٩٥ر٣٠٠ر٠٠٠

ومن هذا الجدول يتضح أن سكان البرازيل ، يتزايدون بأكثر من نصف مليون نسمة كل عام ، وأن نسبة زيادتهم ٣ر٢٪ ، بينما يذهب تقدير السكان فى منتصف عام ١٩٧١ ، مذهبا بعيدا ، اذ يقدره المصرف الدولى بحوالى ٩٥ر٧ مليونا ، ويقدره صندوق النقد الدولى بحوالى ٩٥ر٣ مليونا .

ومع أن السكان يتزايدون بنسبة كبيرة كل عام ، الا أن خطة التنمية البرازيلية [١١] ، توضح أن ٣٣٪ من السكان ، كانوا عام ١٩٥٠ ، يؤثرون فى النشاط الاقتصادى economically active وقلت النسبة الى ٣ر٣٢٪ عام ١٩٦٠ ، ثم أصبحت ٧ر٣١٪ عام ١٩٧٠ ، بيد أن المتوسط العالمى ٤٣٪ .

---

(٧) انظر World Bank Atlas, 1971

(٨) انظر World Bank (I. D. A.) Annual Report, 1972
الآنف الذكر ، ص ٤٩

(٩) انظر ..... Trends in ، ١٩٧١ ، جدول ٢ و ١

(١٠) انظر I. F. S. الآنف الذكر ، ص ٦٨

(١١) انظر مجلة الـ Economist ، العدد الآنف الذكر .

ومع ما لدى البرازيل من امكانيات هائلة للزراعة ، ومع أنها أقدمت على التصنيع من سنين ، فان متوسط دخل الفرد ، لم يزد ــ فى حوالى عشرين عاما ــ الا زيادة نعتبرها قليلة ، كما يتضح من الجدول الآتى رقم (٣) :

النـاتج الاهلـى الاجمـالى للفرد فى البـرازيل
بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٦٤
(بتكلفة عوامل الانتاج)

جـدول رقـم (٣) ١٢

١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧١ تقدير١٣
١٤٧	١٧٥	٢٠٢	٢١٦	٢٢٦	٢١٩	٢٣١	٤٣٢

ويظهر من هذا الجدول ، أن الناتج الاهلى الاجمالى للفرد فى البرازيل ، لم يزد من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٩ ، الا من ١٤٧ دولار الى ٢٣١ دولار . أما عام ١٩٧١ فهو تقدير لم تتحقق أرقامه بعد . ولا تزال أعداد غفيرة فى البرازيل ، تعانى من الفقر والحرمان ــ كما سنرى فيما بعد ــ ولذا جاءت نسبة نمو الدخل ، نسبة قليلة متواضعة ، كما تظهرها المقارنة الآتية :

---

(١٢) ..... Trends in ، عام ١٩٧١ ، جدول ٤ و ٣

(١٣) تقدير مجلة International Finance, a Chase Manhattan bi-weekly service for corporate consumers and correspondent Banks, January 15th 1973, N. Y., pp. 4-5. The Same magazine of May 7th estimates per capita at $ 498.

الناتج الاهلي الاجمالي للفرد بالدولار عام ١٩٦٩
ومتوسط معدل النمو (١٩٦٠ ـ ١٩٦٩)
(بتكلفة عوامل الانتاج)

جدول رقم (٤) ١٤

الامة	الناتج للفرد بالدولار	معدل النمو ٪	الامة	الناتج للفرد بالدولار	معدل النمو ٪
البرازيل	٢٧٠	١ر٤	ج.ع.ل.	١٥١٠	٢١ر٧
بورتوريكو	١٤١٠	٦ر٠	اليابان	١٤٣٠	١٠ر٠
الارجنتين	١٠٦٠	٢ر٦	المجر	١١٠٠	٥ر٥
فينزويلا	١٠٠٠	٢ر٥	السعودية	٣٨٠	٧ر١
المكسيك	٥٨٠	٣ر٤	زامبيا	٢٩٠	٥ر٤
بنما	٦٦٠	٤ر٨	البرتغال	٥١٠	٤ر٩
اسبانيا	٨٢٠	٦ر٥			
بوليفيا	١٦٠	٢ر٤			

وتبين أرقام الجدول السابق ، أن معدل النمو فى البرازيل ، أقل من معدل النمو فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية ، وأقل بطبيعة الحال ، من بلاد مثل اليابان والمجر والجمهورية العربية الليبية وزامبيا وغيرها ، مع أن البرازيل أكبر دولة فى أمريكا الجنوبية ، ولها باع طويل فى التجارة مع جيرانها ، وخبرة قديمة بالزراعة ، وخبرة مستحدثة فى الصناعة .

---

(١٤) انظر World Bank Atlas الآنف الذكر ، ١٩٧١

ويلاحظ ان الناتج للفرد فى البرازيل ، جاء ٢٧٠ دولارا عام ١٩٦٩ ، بينما وضعه المصرف الدولى نفسه ، وعن ذات العام ، ٢٣١ دولارا ، كما اوضحنا هنا بالجدول رقم (٣) .

٢ ـ الفقر والغنى :

نمت قطاعات اقتصادية مختلفة بالبرازيل ، وظهر عدد كبير من الاغنياء ومن رجال الصناعة ، ومع ذلك فهناك هوة كبرى وتفاوت شاسع ، بين الاغنياء والفقراء ، حتى لتكاد البرازيل تتكون من أمتين مختلفتين ، ولكنهما يتحدان فى شىء واحد ، هو السعى وراء الرزق فمثلا ٤٠٪ من سكان البرازيل فقراء ـ كما سنذكر فيما بعد ـ بينما توجد أمثلة صارخة عن الثراء الواسع ، مثل أسرة مكونة من خمسة أشقاء ، يمتلكون ٣٠٠ر٠٠٠ رأسا من الماشية ، كونوها حقيقة بالعرق والتعب ، وأصبحوا من الاغنياء ، ولكنها حقيقة لا تخفى الوجه الآخر للبرازيل ، وجه الفقر والحاجة . واذا كان متوسط دخل الفرد ، لا يوضح التفاوت بين الغنى والفقر ، فان عدد وفيات الاطفال بالبرازيل ، ومقارنته بعدد وفيات الاطفال فى الدول الاخرى ، يؤكد ما ترزح تحته الاسر الفقيرة ، من جهل وفقر ومرض ، كما يتضح من الجدول الآتى :

وفيات الاطفال

(عدد وفيات الاطفال تحت سن عام واحد بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود)

جدول رقم (٥) [١٥]

الدولة	المعدل	الدولة	المعدل
اسرائيل	٢٣	السويد	١٣
قبرص	٢٧	اليابان	١٥
الكويت	٣٦	فرنسا	١٦
المكسيك	٦٦	استراليا	١٨
مصر	١١٨	المملكة المتحدة	١٩
الهند	١٣٩	الولايات المتحدة	٢٠
مراكش	١٤٩	ايرلندا	٢١
تركيا	١٥٥	الروسيا	٢٦
البرازيل	١٧٠	ايطاليا	٣٠
جابون	٢٢٩	المجر	٣٦

(١٥) أنظر ..... Trends in السابق ذكره ، جدول ١ و ٢ مشيرا الى
Population Reference Bureaw, Inc., 1971 World Population Data Sheet, June 1971.

ومن الجدول السابق يتضح ، أن نسبة وفيات الاطفال بالبرازيل ، من أعلا النسب فى العالم ، أعلا من تركيا والهند ومصر والمكسيك ، ولا وجه لمقارنتها بالنسبة الموجودة فى البلاد المتقدمة ، مثل السويد أو فرنسا أو استراليا ، مما يدل ـ كما ذكرنا ـ على وجود الجهل العميق لدى طبقة كبيرة من السكان ، الجهل بالامور الصحية ، ومما يدل على وجود الامراض ، وعدم تقديم العناية الصحية الكافية للمواليد .

ويعزز رأينا هذا ، أن الامية لا تزال منتشرة فى البرازيل بشكل كبير ، فنسبة الامية بين الكبار مختلف فيها ، ولكنها تقدر بمالا يقل عن ٣٥٪ [١٦] ، (مع أن البرازيل حصلت على استقلالها ، منذ مائة وخمسين عاما) ، ولذا بدأت حديثا برنامجا لمحو الامية وتعليم الكبار ، وهو بداية على أية حال .

٣ ـ تضخم المدن ومصرف الاسكان :

بدأت المدن البرازيلية وعلى الاخص الموانى ، تزدحم بالسكان ازدحاما خطرا ، فمدينة ساءوا بولو Sao Paulo مثلا ، زاد سكانها بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٢ ، من ٢ر٤ مليونا الى ٩ر٥ مليونا (ويقدر تعدادها عام ١٩٨٤ بحوالى ٢٠ مليونا) ، ولذا زادت السرقات والاعتداءات ، من ٣٧٥٠ عام ١٩٦٨ الى ١١ر٤٠٠ عام ١٩٧٢ ، كما أضحت المدن الكبرى تشكو ، من كثرة تلوثها بالدخان المتصاعد

ويعيش اليوم ٥٩ مليونا من السكان بالمدن (من حوالى ١٠٠ مليون) ، وكانت النسبة منذ عشر سنوات ٤٦٪ ، وسبب ذلك هجرة الفلاحين من الشمال الشرقى الفقير الجائع الى المدن ، وسبب آخر هو تحويل منطقة مزارع البن فى ميناس جرياس minas Gerias الى مزارع ، ولذا تستقبل مدينة ساءوا بولو ١٥٠ مهاجرا فى كل ساعة .

وكان التضخم السكانى فى المدن ، سببا فى تفجير مشاكل مريعة ، فمثلا أظهر

---

(١٦) انظر مجلة الـ Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ المشار اليه فيما سبق .

احصاء عام ١٩٧٠ ، أن ٥٣٪ فقط ممن يعيشون بالمدن ، يحصلون على المياه من الانابيب ، بينما يعتمد الباقون على الآبار أو الانهار •

ولا تخدم المجارى الا ربع السكان فقط •

وتعظم الحاجة الى وسائل المواصلات ، لنقل العمال من خارج المدن الى داخلها ، واذا كان مترو ساءوا بولو سينقل ١ر٣ مليون مسافرا يوميا ، فلن يتم ذلك الا عام ١٩٧٥ ، وعندئذ ربما يكون الطلب على المواصلات قد تضاعف لتزايد السكان •

وتفكر حكومة البرازيل ، فى حلول لمشكلة ازدحام المدن ، منها :

١ ـ انشاء مدن جديدة •

٢ ـ انشاء صناعات بعيدة عن المدن الكبرى •

٣ ـ تعمير الجزء الغربى ، عند منابع ووسط الامازون •

ولكن سكان البرازيل يتزايدون بمعدل ٢ر٣٪ ، وهو معدل مرتفع جدا ، يضاهى معدلات بعض الدول العربية ، وبسبب هذا التزايد ، يقدر سكان البرازيل بحوالى ٢٠٠ مليون فى عام ١٩٨٠ ، الامر الذى دعاهم فى الوقت الحالى ، الى التفكير فى تنظيم النسل ، مع أن غالبية البرازيليين من الكاثوليك •

والبرازيل تعلم أن ازدحام الاحياء الفقيرة بالعمال ، يسبب جوعا وعوزا ، والجوع يسبب فسادا فتنتشر الامراض والجرائم •

وحينما تفجرت مشكلة السكان ، ظهرت الحاجة الملحة المستمرة الى المساكن المنخفضة النفقة ، ولذا أنشأت الحكومة منذ سبعة أعوام ، مصرفا خاصا بالتعمير أو الاسكان National Housing Bank يتفرغ لمشاكل المدن ، فأقام حتى الآن ٧٠٠ر٠٠٠ وحدة سكنية ، وهو رقم قياسى بعيد المدى ، ومع ذلك فانه لم يوفر المسكن ، الا لعشر الطلب الحالى ، مما يوضح بجلاء ، أن مشكلة الاسكان فى المدن البرازيلية ، مشكلة فى غاية الخطورة ، حتى أن مدير المصرف المذكور ، يقدر الطلب

على المساكن بحوالى ٦٠٠ر٠٠٠ وحدة فى السنة ، ولن يستطيع المصرف أن ينشىء منها الا الثلث .

ولكن من أين أتت أموال المصرف المذكور ؟ من ادخار اجبارى من جميع العمال ، بنسبة ٨٪ من الاجور والمهايا ، والمصرف يقرض العمال لشراء المساكن ، كما يقرض شركات مواد البناء لاقامة مشروعاتهم أو التوسع فيها .

ومن اتجاهات المصرف ، أن يقوم بمشروعات صحية وأن يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالى ٨٠٪ من سكان المدن ، عام ١٩٨٠ ، بنفقة قدرها ٥ر١ بليون دولار ، ولا يدفع رب الاسرة ، أكثر من ٥٪ من الحد الادنى للاجور ، ازاء تلك المشروعات.

وما دمنا فى معرض الحديث عن المصارف ، فمن الواجب أن نذكر أنه كان بالبرازيل ٣٣٠ مصرفا حتى عام ١٩٦٤ ، اندمج بعضها حتى أصبح عددها ١٥٠ فقط عام ١٩٧٢ ، ويبدو أن الاتجاه يسير نحو ادماج المصارف فى ١٢ أو ١٥ مصرفا فقط. وبالبرازيل ٤٠ مصرفا للاستثمار ، يشترك فيها الاجانب بحصص ضخمة .

٤ ـ الشمال الشرقى والفقر :

أقدم مناطق البرازيل وأفقرها ، فهو يتكون من تسع ولايات ، تكون فى مجموعها خمس المساحة البرازيلية كلها . وتزايد عدد سكانه فى الستينيات ، بمعدل ٣ر٧٪ فى السنة (ولولا هجرة السكان الى الجنوب ، لزاد المعدل عن ذلك كثيرا) وليس غنيا بالمنابع الطبيعية ، ولا تزال طرقه ووسائله الاقتصادية ، قديمة متخلفة .

وسكان الشمال الشرقى ، يعادلون ٣٠٪ من سكان البرازيل ، ويقدمون ربع الانتاج الزراعى ثم ٧٪ من الانتاج الصناعى ، ولا يقدمون الا ١٥٪ من الناتج الاهلى الاجمالى ، ولا يحصل الفرد فى اليوم الواحد ، الا على ١٥٠٠ كالورى ، وهذا نصف ما يحتاجه الانسان تقريبا .

وينقسم الشمال الشرقى الى ثلاث مناطق :

١ ـ منطقة ساحلية عرضها حوالى ٤٠ ميلا ، تعتمد على انتاج قصب السكر . وقد تحولت بعض مصانع السكر ومعامل التكرير ، الى مصانع حديثة .

والارض الزراعية مجهدة ، وانتاجيتها قليلة وطرق مواصلاتها رديئة ، مما يفقد عيدان القصب جزءا من محتوياتها .

وهناك عاملان تسببا فى انقاذ هذه المنطقة ، وفى الابقاء على صناعة السكر بها ، وهما :

(أ) ان الشمال الشرقى ولو أنه ينتج ثلث ما تنتجه البرازيل من السكر ، الا أنه يصدر ٨٠٪ من كل صادرات السكر الخام (كل ما تستورده الولايات المتحدة وقدره ٦٠٠ر٠٠٠ طن) .

(ب) المساعدات التى تقدمها الحكومة ، الى منتجى قصب السكر .

ويقترح الاقتصاديون لهذه المنطقة :

(أ) الاستزادة من المساعدات الطبية وحل المشاكل الاجتماعية .

(ب) تحويل بعض الاراضى من زراعة قصب السكر ، الى زراعة مواد غذائية أخرى .

٢ ــ منطقة تزرع القطن والحبوب ، ومعظم سكانها من المستأجرين الزراعيين .

٣ ــ منطقة المراعى التى يخيل للرائى أنها قليلة السكان ، بينما هى فى الحقيقة شديدة الكثافة السكانية ، وما ينقطع عنها المطر ، حتى تهلك الماشية وتجف المزروعات ، ويسارع الناس الى المدن ، للابقاء على حياتهم ؛ كما حدث عام ١٩٧٠ حيث هاجر نصف مليون من هذه المنطقة وتحاول الحكومة أن توجد بواعث الاستثمار فى الشمال الشرقى ، وأن تستزيد من الزراعة فى الداخل ، لنقل الفلاحين اليها .

٥ ــ المعالم الاقتصادية للانموذج البرازيلى :

بدأت البرازيل فى النمو الاقتصادى منذ عام ١٩٦٧ ، وربما كان فى مقدور السلطات البرازيلية ، أن تزيد فى انماء القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لو لم تكن

تلك السلطات قد انشغلت بأمور كبرى ، مثل محاربة التضخم وتوجيه مزيد من الانفاق ، نحو الخدمات الاجتماعية .

ومهما يكن من أمر ، فان الاحصاءات تتحدث عن مضاعفة ناتج كل من الصلب والاسمنت والكهرباء ، بين عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧١ ، وكذلك عن ثلاثة أضعاف الانتاج من السيارات ، وعن زيادة قيمة الصادرات من ١ر٤ بليون دولارا الى ٣ر٥ بليونا ، وعن زيادة المدخرات الاهلية ، من ١٠ر٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى الى ٢٠٪[١٧] .

ولكن ليس من الضرورى ، أن يكون الانموذج البرازيلى أو التجربة البرازيلية ، مثلا تحتذيه جميع البلاد النامية ، وذلك لاسباب كثيرة منها :

أولا : بالبرازيل منابع طبيعية هائلة واحتياطى ضخم من المعادن .

ثانيا : بها مزارع شاسعة وغابات بحوض الامازون ، يمكن تحويلها الى أراض زراعية .

ثالثا : وجود عدد كبير من السكان ، يمكن البرازيل من تسويق منتجاتها الصناعية وتنويعها .

وهناك معالم تحدد الاحوال الاقتصادية للبرازيل ، نذكر أهمها فيما يلى :

اولا : التضخم ومحاربته :

وتحتاج البرازيل الى أكثر من كل ما عندها من المنابع ، لاشباع حاجات عددها الهائل من السكان ، تحتاج الى طرق وكهرباء وماء وغذاء ومساكن ، وتسهيلات للتعليم وزيادة من الآلات والادوات . وكانت الحاجة الملحة الى هذه السلع ، تزيد الطلب فترتفع الاثمان ، وترتفع معدلات الاجور ، وكانت الحكومة تصدر مزيدا من أوراق البنكنوت ، ويسير الاقتصاد فى تضخم حلزونى .

وكان التضخم فى البرازيل ، يهدد اقتصادها بكارثة ، فكان من الضرورى محاربته ، لخلق جو من الاستقرار الاقتصادى ، قبل بدء عمليات

---

(١٧) كان معدل الادخار للبرازيل فى الخمسينيات ٨ر١٤٪ من الناتج القومى الاجمالى، زاد الى ٢ر١٦٪ من الناتج القومى الاجمالى ، بين عامى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ . انظر The Developing Countries in the Past Twenty Years, by I. S. Friedman, The Economic Adviser to the President of the World Bank, May, 1968.

الاستثمار ، وفعلا أعلنت الحرب على التضخم الحلزونى ، منذ عام ١٩٦٥ ، وانتهت بنتيجة حتمية هى تراجع أو ارتداد recession الاقتصاد البرازيلى ، وتخفيف حدة الزيادة فى نفقة المعيشة [١٨] ، لاعادة الاستقرار النسبى لوحدة النقد البرازيلية ، وهى الكروزيرو cruzeiro • ولكن ارتداد الاقتصاد تسبب فى بطالة جسيمة ، وعلى الاخص بين عمال منطقة ساءوا بولو ، مما دعا البرازيل الى تشجيع الانتاج ، عن طريق الضرائب وعن طريق بواعث أخرى • ويحسن أن نذكر باختصار ، الآثار السيئة التى حاقت بالاقتصاد البرازيلى نتيجة للتضخم ، فيما يأتى :

١ ــ أضر أصحاب المرتبات والمعاشات الثابتة •

٢ ــ أفاد المقترضين ، بقدر ما أصاب المقرضين •

٣ ــ أساء الى ميزان المدفوعات ، بعد أن أصبحت الدولة مستوردة ، وبعد أن تضخمت نفقات الصادرات •

٤ ــ وحتى سلسلة تخفيض العملة ، لم تخل من آثار سيئة ، لان المضاربين ترقبوا عمليات التخفيض لجنى الارباح •

٥ ــ تضخمت أرباح الشركات ، فدفعت معدلات كبيرة للضرائب ، بينما بقيت معدلات استهلاك الاصول ثابتة ، ومحسوبة على الاسعار القديمة •

٦ ــ وعلى العموم ، أساء التضخم فى البرازيل ، الى طريقة الائتمان كلها ، وأضر الصادرات •

---

(١٨) مثلا فى ٧ فبراير ١٩٦٥ ، اصدرت الحكومة قرارا ، عرضت على الشركات ان توقف الاسعار على ما هى عليه حتى نهاية العام ، وميزت الشركات التى تنفذ ذلك بما يلى :

(أ) تقليل نسبة الوديعة من العملة الصعبة ، المطلوبة من الشركات عند الاستيراد .
(ب) زيادة حصة الاستيراد .
(ج) معاملة خاصة عند اعادة خصم الاوراق التجارية .
(د) زيادة الائتمان من بنك البرازيل .
(هـ) استعمال حصيلة العملة الصعبة من الصادرات ، فى الاستيراد ، بدلا من استخدام ٥٠٪ فقط من حصيلة الصادرات .

انظر ص ١٩ من The New Brazil الآنف الذكر .

ولهذا كانت محاربة التضخم ضرورة حتمية ، كى تستعيد البرازيل ثقة الممول الاجنبى ، وكى تشجع المدخر الوطنى على أن يقدم لمؤسسات الادخار ، ما يفيض عنده من أموال ، أو على أن يستثمرها فى مشروعات طويلة الاجل ، بدلا من أن يستخدم أمواله فى المضاربات .

واتبعت الحكومة فى سبيل ذلك ، تضييق الخناق على المقرض الخاص ، وتقليل عرض النقود ، فلما بدا لها أن الارتداد recession قد يستفحل أمره ، وتهدد آثاره السيئة اقتصاد البرازيل ــ كما ذكرنا ــ بدأت فى عام ١٩٦٧ ، فى أن تجيز أو تحتمل نسبة من التضخم ، أكثر من ٢٠٪ ، علما بأن التضخم كان يسير قبل سنة ١٩٦٤ بمعدل ١٤٤٪ سنويا [١٩] ، وتأمل الحكومة أن تقلل نسبته عام ١٩٧٤ الى ١٠٪ [١٩] .

ولكى نقف على مدى ما وصل اليه التضخم فى البرازيل ، نلقى نظرة على الجدول التالى رقم (٦) :

التضخم فى البرازيل

جدول رقم (٦) [٢٠]

السنة	الارقام القياسية لاسعار الجملة ١٩٥٣ = ١٠٠	نسبة الزيادة ٪	عجز الميزانية ببلايين الكروزيرو	نسبة الانفاق بالعجز ٪	العملة المصدرة ببلايين الكروزيرو	نسبة زيادة الاصدار ٪
١٩٥٠	٦٦	—	٤	٪ ١٧	٣١ر٢	—
١٩٥٥	١٤٧	٪ ١٢٣	٨	٪ ١٢	٢٩ر٣	٪ ١٢١
١٩٦٠	٣٩٩	٪ ١٧١	٧٧	٪ ٢٦	٢٠٦ر١	٪ ١٩٧
١٩٦١	٥٥٢	٪ ٣٨	١٣٨	٪ ٣٠	٣١٣ر٩	٪ ٥٢
١٩٦٢	٨٤٦	٪ ٥٣	٢٨١	٪ ٣٦	٥٠٨ر٨	٪ ٦٢
١٩٦٣	١٤٥٤ر١	٪ ٧٢	٥٠٥	٪ ٣٥	٨٨٩ر٠	٪ ٧٥
١٩٦٤	٢٧٧٧ر٢	٪ ٩١	٧٥٠	٪ ٣٠	١٤٨٣ر١	٪ ٦٧

(١٩) انظر مجلة الـ Economist الآنفة الذكر ؛ نقلا عن
Conjuntura Econômica « A Economica Brasileira, 1971 : Retrospecto. » Vol. 26. February, 1972.
وانظر مجلة International Finance الآنف ذكرها عدد ١٥ يناير ١٩٧٣ حيث تذكر المجلة ، ان نسبة التضخم بالبرازيل خلال عام ١٩٧٢ ، انخفضت الى ١٥٪

(٢٠) انظر ص ٥٣ من بحث The New Brazil مشيرا الى صندوق النقد الدولى

ويتضح من أرقام الجدول السابق ، أن الارقام القياسية لاسعار الجملة ، زادت من ٦٦ الى ٢٫٧٧٧ بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦٤ (على اعتبار أن سنة ١٩٥٣ = ١٠٠) ، كما أن حكومات البرازيل ، كانت تنفق بالعجز فتزيد من حدة التضخم ، لا بل ان العجز كان يتزايد بين العامين المذكورين ، من ٤ بلايين كروزيرو الى ٧٥٠ بليون كروزيرو ، مما تحتم معه أن يزيد اصدار العملة ، فزاد المصدر من ٣١٢ بليون كروزيرو الى ١٫٤٨٣ بليونا بين العامين المذكورين أيضا [٢١] .

وظلت حكومة البرازيل تنفق بالعجز ، حتى فى السنين القريبة الماضية ، كما يتضح من الجداول الاربعة الآتية :

ارقام ميزانية حكومة البرازيل [٢١] (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (٧)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
العجز او الفائض	— ٧٢٨	— ٥٩٣	— ٥٨٧	— ١٫٢٢٥
الايراد العام	١٫٨٨٩	٣٫٢٣٢	٥٫٩١٠	٦٫٨١٤
الانفاق العام	٢٫٦١٧	٣٫٨٢٥	٦٫٤٩٧	٨٫٠٣٩

ارقام ميزانية ١٩٦٨ عن كل ٣ اشهر (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (٨)

	نهاية ٣ اشهر الاولى	نهاية ٣ اشهر الثانية	نهاية ٣ اشهر الثالثة	نهاية ٣ اشهر الرابعة
العجز او الفائض	— ٧٣٢	— ١٥٠	— ١٤٥	— ٢٠٠
الايراد العام	١٫٩٢٦	٢٫٣٦٩	٢٫٧٧٧	٣٫٢٠٣
الانفاق العام	٢٫٦٥٨	٢٫٥١٨	٢٫٩٢٢	٣٫٤٠٣

(٢١) انظر ص‌ص ٦٨ — ٦٩ من احصائيات صندوق النقد الدولى ، مجلد ٢٤ ، العدد ٧ بتاريخ يوليو ١٩٧١ (والملحق رقم «١» يوضح ارقام عجز الميزانية من ١٩٥٠ الى ١٩٦٣ ، فى آخر هذا المقال) .

ارقام ميزانية ١٩٦٩ عن كل ٣ اشهر (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (٩)

العجز او الفائض	— ٣٥	— ٢٢٥	+ ٢٨٤	— ٧٨٠
الايراد العام	٣ر٠٤٢	٣ر٣٠٥	٣ر٧٧٧	٣ر٨٢٩
الانفاق العام	٣ر٠٧٧	٣ر٥٣٠	٣ر٤٩٣	٤ر٦٠٩

ارقام ميزانية ١٩٧٠ عن كل ٣ أشهر (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (١٠)

العجز او الفائض	+ ٢٩٨	— ٤٥٠	+ ٢٨٢	
الايراد العام	٣ر٨٤٦	٤ر٠٢١	٥ر٧٢٥	
الانفاق العام	٣ر٥٤٧	٤ر٤٧٢	٥ر٤٤٣	

ومن الجداول الاربعة السابقة (جدول ٧ الى ١٠) ، يتضح أن عجز الميزانية كان ضخما ، أى أن حكومة البرازيل ، ظلت تمول بالعجز وقت تضخمها الحلزونى ، وفى فترة ارتفاع الاثمان ، وهو أمر يعتبر ضد المبادىء الاقتصادية ، لان الحكومة بذلك ، كانت تزيد النار لهيبا .

والنتيجة الحتمية ، أن ظلت أسعار السلع الاستهلاكية ، تتزايد زيادة ضخمة ، من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧١ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (١١) ٢٢

اسعار السلع الاستهلاكية بمدينة ساءوا بولو

(الرقم القياسى — ١٩٦٣ = ١٠٠)

متوسط	١٩٦٣	١٠٠	متوسط	١٩٦٨	٧١٤
متوسط	١٩٦٤	١٨٧	متوسط	١٩٦٩	٨٨٠
متوسط	١٩٦٥	٣٠٣	متوسط	١٩٧٠	١ر٠٥٠
متوسط	١٩٦٦	٤٤٤	متوسط يناير	١٩٧١	١ر٠٥٠
متوسط	١٩٦٧	٥٧٥	متوسط فبراير	١٩٧١	١ر١٧٠
			متوسط مارس	١٩٧١	١ر٢١٠
			متوسط ابريل	١٩٧١	١ر٢٢٠

ومن هذا الجدول أيضا ، تتبين نسبة التضخم الجامح ، الذى أصيب به الاقتصاد البرازيلى ، مما يعزز رأينا السابق ، الخاص بما كان يجب أن تتخذه حكومة البرازيل ، من تمويل بالفائض ، كأساس من الاسس التى تحد من التضخم.

ولكن الحكومة تذكر ، أنها قامت بتصحيح نقدى ، لتقلل من آثار التضخم وارتفاع الاثمان ، كما سيأتى بيانه .

وكانت نتيجة التمويل بالعجز ، مع ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية ، أن زاد عرض النقود زيادة فاحشة .

ويمكن أن ننظر الى الارقام القياسية لاسعار الجملة ، بعد سنة ١٩٦٤ (أى حتى ١٩٧١) فنأخذ عام ١٩٦٣ كأساس (علما بأننا فى جدول رقم (٦) ، كنا قد أخذنا عام١٩٥٣ كأساس ، ورأينا أن الرقم القياسى لاسعار الجملة كان ١٠٠ عام ١٩٥٣ ، فأصبح ١٤٥٤ عام ١٩٦٣) .

(٢٢) انظر ص‌ص ٦٦ ــ ٦٧ من احصائيات صندوق النقد الدولى الآنفة الذكر .

والجدول الآتى رقم (١٢) يبين زيادة الرقم القياسى لاسعار الجملة ، منسوبة كما ذكرنا الى عام ١٩٦٣ :

الارقام القياسية
لاسعار الجملة بما فيها البن
(١٩٦٣ = ١٠٠)

جدول رقم (١٢) [٢٣]

١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	ابريل ١٩٧١
١٠٠	١٩١	٢٨٩	٣٩٦	٤٩٦	٦١٥	٧٣٩	٩٠٣	١٠٤٠

فاذا علمنا أن الرقم القياسى لاسعار الجملة ، كان ١٤٥٤ لعام ١٩٦٣ ، منسوبا الى سنة الاساس (١٠٠) وهى ١٩٥٣ ، ثم تأتى أسعار الجملة بعد ذلك ــ كما يتضح من هذا الجدول رقم (١٢) ــ فتزيد من ١٠٠ عام ١٩٦٣ ، الى ١٢٢٠ عام ١٩٧١ ، لاتضح لنا أن أسعار الجملة هى الاخرى فى البرازيل ، تتزايد بنسب خارقة .

بينما لم يزد الناتج الاهلى الاجمالى للفرد فى البرازيل ، بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٩ مثلا ، الا بقدر ضئيل ، من ٢١٦ دولارا الى ٢٣١ [٢٤] دولارا ــ كما أشرنا الى ذلك من قبل .

واذا ألقينا نظرة على أسعار الفائدة ، لاتضح لنا أنها هى الاخرى ظلت ترتفع ، حتى وصلت الى أرقام لم توجد فى أية دولة أخرى ، كما يظهر ذلك من الجدول الآتى رقم (١٢ مكرر) :

---

(٢٣) انظر المرجع السابق .
(٢٤) انظر الجدول رقم «٣» من هذا البحث .

جدول رقم (١٢ مكرر) [٢٥]
متوسط معدلات الخصم بالبرازيل

السنة	المعدل ٪	السنة	المعدل ٪
١٩٦٤	٨	١٩٦٨	٢٢
١٩٦٥	١٢	١٩٦٩	٢٠
١٩٦٦	١٢	١٩٧٠	٢٠
١٩٦٧	٢٢	١٩٧١	٢٠

مع أن أسعار الخصم فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، كانت فى عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ كما يلى :

جدول رقم (١٣) [٢٦]
اسعار الخصم بالمصارف المركزية عام ١٩٧١ و ١٩٧٢
(فى المائة)

الدولة	سبتمبر ٧١	ديسمبر ٧٢	الدولة	سبتمبر ٧١	ديسمبر ٧٢
الولايات المتحدة	٥	٤ر٥	المانيا	٥	٤ر٥
كندا	٥ر٢٥	٤ر٧٥	ايطاليا	٥	٤
بريطانيا	٥	٨	هولندا	٥	٤
بلجيكا	٥ر٥	٤ر٥	سويسرا	٣ر٧٥	٣ر٧٥
فرنسا	٦ر٧٥	٧ر٥	اليابان	٥ر٢٥	٤ر٥

(٢٥) احصائيات صندوق النقد الدولى ، السابق ذكرها ص ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٢٦) انظر مجلة International Finance عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٧١ وعدد ١٥ يناير ١٩٧٣ .

والفروق ضخمة جدا ، كما يتضح من مقارنة الجدولين السابقين ، أى من مقارنة أسعار الخصم فى البرازيل ، بأسعار الخصم فى أية دولة •

وربما قيل أن البرازيل ، لكونها أكبر دولة فى أمريكا اللاتينية ، ولكثرة عدد جيرانها وطول شواطئها ، فانها تبنى لنفسها جيشا قويا ، وتنفق عليه باهظ النفقات ، مما يوقعها فى مساوىء التضخم • اذا قيل هذا فهو غير صحيح ، والدليل على ذلك أرقام نفقات الدفاع بالبرازيل ، ومقارنتها بدول أخرى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

نفقات الدفاع فى البرازيل

جدول رقم (١٤) [٢٧]

	نفقات الدفاع عام ١٩٧٠			مجموع القوات المسلحة
	المجموع الكلى بملايين الدولارات	بالنسبة للفرد بالدولار	٪ من الناتج القومى الاجمالى	
البرازيل	٥٧٩	٦	٢	١٩٤ر٠٠٠
الارجنتين	٤٧٧	٢٠	٢	١٣٧ر٠٠٠
بيرو (١٩٦٩)	١٥٦	١٢	٣	٥٥ر٠٠٠
كوبا	٢٩٠	٣٤	٦	١١٠ر٠٠٠
بريطانيا	٥٩٥٠	١٠٧	٥	٣٩٠ر٠٠٠

ويلاحظ أن بالبرازيل أكبر عدد من قوات الدفاع ، فى أمريكا اللاتينية ، ومع ذلك فهى لا تنفق الا ٢٪ فقط من الناتج القومى الاجمالى ، ولعل هذا من الاسباب الهامة ، التى تسمح لها بالتنمية فى مجالات أخرى كثيرة •

---

(٢٧) مجلة الـ Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ ، تقتبس من كتاب

Alfred Stepan, « The Military in Politics : Changing Patterns in Brazil », Princeton University Press, New Jersey, 1971.

ويكتب خريجو المدرسة الحربية العليا بالبرازيل ، بحوثا فى كل عام ، وقد انتهوا فى بعض بحوثهم الى الاهمية الكبرى لمبادىء أربعة :

أولا : أن أمن الامة وتنميتها الاقتصادية ، يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا ، ولذا لا بد للقوات المسلحة ، من أن تهتم بالسياسة الاقتصادية .

ثانيا : أن التكنولوجيا ورأس المال الاجنبى ، من الامور الاساسية لتنمية البرازيل .

ثالثا : محاربة الشيوعية .

رابعا : حراسة الديمقراطية والعودة فى النهاية الى الطريقة الدستورية .

أما الاسلحة التى حاربت بها البرازيل التضخم ، فتتلخص فيما يلى :

(أ) التحكم فى عجز الميزانية ، وتقليله الى أدنى حدود ممكنة ، فالمفروض أن يكون التمويل بالفائض وقت التضخم ، أى أن تزيد الايرادات عن النفقات ، كى تحصل الحكومة على فائض ، تجنبه وتتركه فلا تنفقه فى سنوات التضخم ، كى يحدث الفائض أثره الانكماشى [٢٨] . هذا هو المفروض ، أو الواجب الذى كان يحدث ، ولكن العكس تماما هو الذى اتخذته حكومة البرازيل ، فقد ظلت تنفق بالعجز عاما بعد عام ، ولم تبدأ فى تقليل العجز الا من عام ١٩٧٠ ، وتأمل أن تقلله فى العام الحالى الى أدنى حدوده .

(ب) مراقبة الاثمان وتقليلها فى الداخل ، كى تقل كذلك بالنسبة للتصدير .

(ج) ضبط الاجور ومنعها من الزيادة المستمرة ، وساعد على ذلك فى

---

(٢٨) انظر « السياسة النقدية مع تطبيقها فى ج.ع.ل. » للاستاذ الدكتور عبد المنعم البيه ، مجلة دراسات فى الاقتصاد والتجارة ، المجلد ٧ ، العدد ٢ عام ١٩٧١ ص ص ٢٤ – ٢٧ .

البرازيل ، عدم وجود نقابات منظمة للعمال . وقد عمل تقييد الائتمان، على زيادة الاجور الحقيقية عام ١٩٧١ ، بمقدار يتراوح بين ٣٪ و٤٪ [٢٩]

ولما كانت البرازيل بلادا شاسعة ، فان الحكومة تعيد النظر فى الحد الادنى للاجور ، فيجىء مختلفا باختلاف أجزاء البرازيل . وعند اعادة النظر فى الحد الادنى ، تأخذ الحكومة فى اعتبارها :

(د) الاتجاه العام للائتمان فى العامين السابقين .
(هـ) تقدير مستوى التضخم فى العام المقبل .
(و) الزيادة فى الكفاية الانتاجية .

وهنا يتراءى لمدرسة من مدارس الرأى ، أن تعديل الاجور على أساس مستواها فى الماضى ، وما ينتظر أن تكون عليه فى المستقبل ، انما يعمل (أى تعديل الاجور) على دوام التضخم واستمراره ، ولكن الحكومة ترد على ذلك ، بأنها على الاقل ، توقف حدة الآثار الاجتماعية ، وتعمل على تنفيذ سياستها .

٤ ــ اتبعت البرازيل طريقة الـ " Crawling peg " ، وهى الطريقة التى تقوم على وجود أسعار صرف ثابتة ، يمكن تغييرها فى حالة الاختلال الجوهرى ، ولكن بمعدل سنوى صغير [٣٠] . بيد أن الغريب فى الطريقة البرازيلية ، أنها لم تسرفى طريق تخفيض العملة فقط ، بل رفعت قيمة الكروزيرو Cruzeiro فى فترات متعددة ولكن غير منتظمة ، كى تتجنب هزات تخفيض عملتها كل عام ، وما فعلت ذلك ، الا ليتوه المضاربون فلا يعرفون أهو تخفيض فى المرة المقبلة أم رفع لقيمة العملة . كل هذا كى تتكمن البرازيل من المنافسة فى أسعار التصدير ، حتى ولو عاش التضخم فى بلدها .

والجدولان الآتيان ، يبينان ما أجرى على الكروزيرو من تخفيض أو رفع ، منذ عام ١٩٥٠ حتى مايو ١٩٧١ :

---

(٢٩) انظر مجلة الـ Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ .
(٣٠) انظر كتاب « النقود والمصارف . دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا » تأليف الاستاذ الدكتور عبد المنعم البيه ، من منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٠ ص ٥٢٠ .

أسعار الصرف الحرة
(بالكروزيرو لكل دولار)

جدول رقم (١٥) [٣١]

نهاية	السعر	نسبة التخفيض ٪ عن السنة السابقة
١٩٥٠	٣٢	٤ر١
١٩٥١	٣٠	رفع ٦ر٢
١٩٥٤	٧٦	٣٨ر٢
١٩٥٦	٦٥ر٦٥	رفع ٦ر١
١٩٦٠	٢٠٦	٣
١٩٦٣	٦٢٠	٣١ر٥
١٩٦٤	١٨٥٠	١٩٨ر٤

(٣١) انظر بحث The New Brazil الآنف ذكره ، ص ٣ مشيرا الى صندوق النقد الدولى .

علما بأن

متوسط نسبة التخفيض كانت ٨ر٢٪ بين سنتى ١٩٢٦-١٩٤٠ (٢١ كروزيرو = دولار)

« « الرفع « ٥ر١٪ « « ١٩٤٠-١٩٤٥

« « التخفيض « ٢٠٪ « « ١٩٤٦-١٩٦١

ملاحظة هامة :

الملحق رقم «٥» فى آخر هذا البحث ، يعطى بيانا تفصيليا لاسعار الصرف الحرة .

اسعار الصرف الحرة
(بالكروزيرو لكل دولار)

جدول رقم (١٦) [٣٢]

نهاية	السعر
١٩٦٥	٢٢٢٠
١٩٦٦	٢٢٢٠
من ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ اصبح كل ١٠٠٠ كروزيرو قديم = ١ كروزيرو جديد	
١٩٦٧	٢ر٧١٥
١٩٦٨	٣ر٨٣٠
١٩٦٩	٤ر٣٥٠
١٩٧٠	٤ر٩٥٠
مارس ١٩٧١	٥ر١١٠
مايو ١٩٧١	٥ر١٩٥

(٣٢) يذكر صندوق النقد الدولى « ان معظم عمليات الاستبدال ، تتم فى الوقت الحالى ، عن طريق مصرف البرازيل والمصارف المعتمدة ، بسعر السوق الحرة ، وللبن معدلات خاصة به . اما سعر التعادل الذى اتفق عليه كل من الصندوق والبرازيل ، فلا يطبق . وفيما يختص بحساب سعر العملة ، فان الصندوق يأخذ المعدل ٤ر٨٣ كروزيرو = ١ دولار » .

٦ ـ التصحيح النقدى : Monetary Correction

وهنا تظهر لنا أهمية الطريقة الخاصة بالبرازيل ، فى محاربة التضخم ، ويظهر لنا تعود أبناء البرازيل ، على المعيشة مع التضخم ، فما تعديل الاجور ، وما تخفيض قيمة الكروزيرو ، الا جزء من التصحيح النقدى ، القائم على فكرة تتلخص فى أن أحدا لن يربح أو يخسر ، اذا أصاب التضخم كلا من رأس المال والاجور ، والمهايا والمعاشات ، والريع والمدخرات والقروض ، وسندات الحكومة والاوراق المالية الاخرى والاصول الثابتة ... الخ ، وباختصار فان الاشياء التى لها قيمة ورقية ، يعاد تقييمها كل عام ، تبعا لارقام قياسية لاسعار الجملة ، تعدها مؤسسة Getulio Vargas ، وهى مؤسسة ذات شهرة علمية ، تعد رقما قياسيا عاما كل شهر ، تجمعه من ثلاثة أرقام تختارها بطريقة تحكمية ، ثم تأخذ المتوسط ، بناء على طريقة تعطى أهمية نسبية قدرها ٦ ، للرقم القياسى لاسعار الجملة ، ثم أهمية نسبية قدرها ٣ ، للرقم القياسى لنفقات المعيشة بولاية جوانا بارا ، ثم أهمية نسبية قدرها ١ ، للرقم القياسى لنفقات البناء والتشييد بنفس الولاية .

ويلاحظ أن الارقام الخاصة بولاية جوانا بارا ، لا تمثل الامة كلها ، كما أن طريقة الارقام على العموم ، تحتاج الى مراجعة وتغيير ، كى تعطى صورة دقيقة ، عن اتجاهات التضخم فى الامة . ومع ذلك فقد استخدمت طريقة مؤسسة Vargas ، وأعطت فكرة أساسية للتصحيح النقدى . مثال ذلك أن معدلات الفائدة ، تحسب الآن على أساس مبدأ التصحيح ، أى أن المدخر الذى يضع نقوده فى المصرف ، لن يكون له باعث للادخار ، اذا حصل من المصرف آخر العام على ١٢٪ فقط ، وكان التضخم قد زاد بمعدل ١٨٪ . وهذا هو الذى دعا الكثيرين من أبناء البرازيل فى الماضى ، الى شراء العملة الصعبة ، كغطاء ضد التضخم . أما الآن ، فان البرازيلى يعرف أنه اذا استثمر أمواله فى سندات حكومية أو أوراق أهلية ، أو فتح حسابا للادخار بالبريد ، فانه سيحصل فى نهاية العام ، على ٧٪ أو ٨٪ حينما ترفع قيمة استثماراته ـ حسب الرقم القياسى ـ كى تتمشى مع التضخم . ومن ناحية أخرى ، فان الحكومة لا تأخذ ضريبة ، على مكاسب التصحيح النقدى ،

لانها ليست أرباحا بالمعنى المفهوم ، مما شجع أبناء الامة على الاستثمار فى سوق الاوراق المالية ، حتى أصبح فيها فى أغسطس عام ١٩٧٢ ، ما قيمته أكثر من ١ر٦٥ بليون من الدولارات ، من الاوراق المالية الخاصة بالشركات فى البرازيل .

كما أن رأس المال الخاص ، يحصل على مكاسب كل عام ، عن طريق التصحيح النقدى ، ولا يدفع عنها ضرائب ، طالما أن المكاسب المذكورة ، تضاف الى رأس المال الاصلى .

ثانيا : تشجيع الصادرات :

من المعالم الكبرى للانموذج البرازيلى تشجيع الصادرات ، ففى غالبية الظروف ، يكون البلد النامى ، فى حاجة ماسة الى الواردات ، وتكون المشكلة هى كيفية دفع ثمن تلك الواردات . وقد دفعت البرازيل ٣ ١/٤ بليون دولارا نظير السلع المستوردة عام ١٩٧١ ، بالمقارنة بمبلغ ٢ ١/٢ بليون دولارا عام ١٩٧٠ . ومع ذلك فقد كان لديها عام ١٩٧١ ، فائض بالميزان التجارى قدره ٢٣٢ مليون دولارا ، انقلب الى عجز قدره ٣٢٥ مليون دولار بميزان المدفوعات . والواقع أن الصناعة البرازيلية نجحت فى جذب المستهلك البرازيلى ، حتى أن السلع المستوردة للاستهلاك عام ١٩٧٠ ، لم تتجاوز ١٣٪ من قيمة الواردات كلها .

ويؤثر ثمن البن على تجارة البرازيل بشكل كبير ، فاذا تدهورت الاسعار ـ كما حدث عام ١٩٧١ ـ فقدت البرازيل نقدا أجنبيا قدره ٢٣٧ مليون دولارا ، ومن هنا عرفت أنها لا تزال تعتمد ـ فى ٧٠٪ من صادراتها ـ على المنتجات الاولية ، وتأمل البرازيل أن تزيد صادراتها هذا العام ، عما قيمته ٣ ١/٢ بليون دولار ، بعد أن ارتفع معدل تنميتها ، وزادت احتياطياتها من العملات الاجنبية ، فوصلت فى أغسطس ١٩٧١ ، عند ٣ر٠١٢ [٣٣] بليون من الدولارات ، وبدأت فى بناء أسطول تجارى لنقل بضائعها والحصول على عوائد التأمين على البضائع ،

---

(٣٣) انظر مجلة International Finance عدد ١٥ يناير ١٩٧٣ الآنف الذكر ص ٤ ، وان كانت المجلة فى صفحة ٣ ، تذكر الرقم حوالى ٤ بليون من الدولارات فى نهاية ١٩٧٢ .

لتقليل العجز فى الصادرات والواردات غير المنظورة • كما أن البرازيل تقيم الآن مشروعات كيماوية ، وتتوسع فى مصانع الصلب ، لتقليل الواردات •

ومن الوسائل الهامة لزيادة التصدير ، تقليل الضرائب وايجاد البواعث لدى المصدرين ، لزيادة تصدير السلع الصناعية ، وتنويع ناتج الزراعة • فمثلا اعتمدت البرازيل على تصدير البن ، فحصلت منه على ٤١٪ من قيمة صادراتها عام ١٩٦٨ ، بينما لم تحصل منه عام ١٩٧٠ ، الا على ٣٤٪ فقط ، بالرغم من ارتفاع الاثمان فى السنة الاخيرة •

وعلى العموم ، فان السلطات البرازيلية ، تضع برنامجا للمزيد من الصادرات ، يعتمد على :

(أ) طريقة ضرائبية ومالية لتشجيع المصدرين •

(ب) تحسين الخدمة فى الموانى وفى وسائل المواصلات والتخزين وتقليل أجور الشحن •

(ج) الاعتماد على الدبلوماسية ، لفتح أسواق فى الخارج ، خصوصا فى بلاد أمريكا اللاتينية ذات منطقة التجارة الحرة
Latin American Free Trade Area (LAFTA)

(د) وزيادة عن المزايا الكثيرة لتقليل الضرائب عن المصدرين ، فان مصارف الحكومة تقدم لهم التسهيلات الائتمانية الرخيصة •

وتبلغ نفقات الحكومة عن هذه البواعث incentives كلها عام ١٩٧٢ حوالى بليونا من الدولارات ، وكانت الثمرة الطيبة التى جنتها البرازيل ، أن أصبحت تصدر سلعا مصنوعة ، أكثر من كل بلاد أمريكا اللاتينية مجتمعة ، وتهدف السلطات البرازيلية ، الى تصدير ما قيمته ٥ بليونا من الدولارات ، عام ١٩٧٥ •

والجدول التالى يوضح أحوال أهم صادرات البرازيل ، حتى قيام ثورتها عام ١٩٦٤ •

اهم صادرات البرازيل (فوب)
(بملايين الدولارات)

جدول رقم (١٧) [٣٤]

السنة	الصادرات كلها	منها البن	٪	والقطن	٪	والكاكاو	٪	والحديد الخام	٪
١٩٥٧	١٣٩٢	٨٤٥	٦١	٤٤	٣	٩٠	٦	٤٨	٣
١٩٥٨	١٢٤٤	٦٨٨	٥٥	٢٥	٢	١١٧	٩	٣٩	٣
١٩٥٩	١٢٨٢	٧٣٣	٥٧	٣٦	٣	٩١	٧	٤٣	٣
١٩٦٠	١٢٧٠	٧١٣	٥٦	٤٦	٤	٩٨	٨	٥٣	٤
١٩٦١	١٤٠٥	٧١٠	٥١	١١٠	٨	٦٢	٤	٦٠	٤
١٩٦٢	١٢١٤	٦٤٣	٥٣	١١٠	١٠	٤٠	٣	٦٨	٦
١٩٦٣	١٤٠٧	٧٤٨	٥٣	١١٤	٨	٥٠	٤	٧٠	٥
١٩٦٤ [٣٥]	١٤٣٠	٧٦٠	٥٣	١٠٨	٨	٤٦	٣	—	—

ويتضح من هذا الجدول ، أن البن وان كان يحتل مكان الصدارة بين الصادرات البرازيلية ، الا أن نسبته الى الصادرات كلها تناقصت من ٦١٪ عام ١٩٥٧ ، الى ٥٣٪ عام ١٩٦٤ ، بينما تزايدت صادرات كل من القطن والحديد الخام . والسنوات القريبة الماضية ، توضح أيضا ذلك الاتجاه بجلاء ، كما يتبين من الجدول الآتى :

---

(٣٤) انظر ص ٥٦ من The New Brazil الآنف الذكر ، وقد اخذ ارقامه من التقرير السنوى لمصرف البرازيل ، عن عام ١٩٦٣ .

(٣٥) تقديرات حكومة البرازيل ، المرجع السابق .

اهم صادرات البرازيل (فوب)
(بملايين الدولارات)

جدول رقم (١٨) [٣٦]

السنة	الصادرات كلها	منها البن	نسبة البن الى الصادرات ٪	والقطن	والكاكاو	والحديد الخام
١٩٦٤	١٤٣٠	٧٦٠	٥٣ر١	١٠٨	٣٥	٨١
١٩٦٥	١٥٩٦	٧٠٧	٤٤ر٣	٩٦	٢٨	١٠٣
١٩٦٦	١٧٤١	٧٦٤	٤٣ر٩	١١١	٥١	١٠٠
١٩٦٧	١٦٥٤	٧٠٥	٤٢ر٦	٩١	٥٩	١٠٣
١٩٦٨	١٨٨١	٧٧٥	٤١ر٢	١٣١	٤٦	١٠٤
١٩٦٩	٢٣١١	٨١٣	٣٥ر٢	١٩٦	١٠٥	١٤٧
١٩٧٠	٢٧٣٩	٩٣٩	٣٤ر٣	١٥٤	٨٧	٢٠٩

وهنا نجد أن نسبة البن الى الصادرات كلها ، قد قلت من ٥٣ر١٪ عام ١٩٦٤ الى ٣٤ر٣٪ عام ١٩٧٠ ، وزادت صادرات القطن مرة ونصف وصادرات الحديد الخام مرتين ونصف . فكأن سلعة البن التى كانت تصل الى ٦١٪ عام ١٩٥٧ بين صادرات البرازيل ، وصلت الى ٣٤ر٣٪ فقط عام ١٩٧٠ ، أى نقصت بحوالى النصف تقريبا .

والبرازيل وحدها تنتج نصف محصول العالم من البن ، ولا تزال البرازيل تعتمد عليه فى جزء كبير من صادراتها ، الا أنها سلعة تأتى بالنقم أحيانا للبرازيل ، حينما تتقلب أسعارها العالمية ، تقلبات واسعة النطاق فتعكر صفو هؤلاء الذين

---

(٣٦) انظر ص ص ٦٦ ــ ٦٧ من احصائيات صندوق النقد الدولى ، مجلد ٢٤ عدد ٧ بتاريخ يوليو ١٩٧١ .
وانظر الملحق رقم (٢) عن صادرات البرازيل من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٤ والملحق رقم (٣) عن صادراتها ووارداتها بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، فى آخر هذا البحث .

يعتمدون فى دخولهم عليها ، تلك السلعة التى كثر مخزونها وزاد عرضها عام ١٩٣١ بالبرازيل ، حتى اضطرت السلطات الى تدمير [٣٧] جزء كبير منها .

بيد أن هناك عقبات كبرى للتصدير ، تواجهها البرازيل بالذات ، نجملها فيما يلى :

(أ) الاعتماد على المنتجات الاولية :

اذ لا يزال أكثر من ٧٠٪ من الصادرات البرازيلية ، يعتمد على السلع الاولية ، وسيظل الحال على هذا المنوال ، للفترة القصيرة الاجل ، فتصدر البرازيل البن ـ وهو أهم سلعها ـ ثم السكر والقطن والكاكاو واللحوم والحديد الخام .

وفى مجال السلع الاولية ، نصحت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية المنبثقة عن هيئة الامم ، نصحت كثيرا من البلاد النامية ، بتصنيع الصلب وتركيب السيارات وغير ذلك ، لاعتقادها أن شروط التجارة ليست فى صالح البلاد ، المنتجة للمواد الاولية . والحقيقة أن البرازيل تعانى من هذه المشكلة عناء كبيرا ، لارتفاع أثمان منتجاتها الاولية فى سنة ، ثم انخفاضها فى سنة أخرى . فمثلا انخفضت أسعار السكر عام ١٩٧٢ ، من ٩٠ جنيها استرلينيا للطن فى أوائل العام ، الى ٥٨ جنيها استرلينيا فى أغسطس من نفس العام ، ولهذا نجد أن البرازيل باعت من السكر ما قيمته ٢٨٥ مليون دولار ، فى الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٧٢ ، بينما لم تزد مبيعاتها فى نفس المدة من عام ١٩٧١ عن ١٥٠ مليون دولارا ، ولا يزال الامل يراود البرازيل ، فى أن تصدر من السكر عام ١٩٧٣ ، أكثر مما تصدر كوبا ، كى تتصدر قائمة مصدرى السكر فى العالم .

ومثل آخر فى عام ١٩٧١ ، عن اللحوم المثلجة المصدرة ، فقد وصل الطن الى ١١١ر١ دولارا ، بينما كان قد انخفض عام ١٩٧٠ الى ٧٠٧ دولارا فقط ، وقل مثل ذلك عن القطن ، الذى ارتفع ثمنه من ٤٥٠ دولارا للطن الى ٦٠٤ دولارا .

---

(٣٧) انظر "The Economic Growth of Brazil, a survey from Colonial to Modern Times' by Celso Furtado, University of California Press, 1963, p. 213.

هذا التقلقل فى أسعار المواد الاولية ، يعرض أثمان تلك السلع ، الى تقلبات عنيفة فى الاسواق ، والى تخمينات كبيرة عما سيكون عليه الطلب فى المستقبل ، ولذا أقامت البرازيل مجلسا خاصا بالسكر ، وهيئة خاصة بالقطن ، للتحكم فى الكمية المنتجة ، كما نوعت صادراتها ليزيد اعتمادها على سلع أخرى غير سلعها التقليدية ، ثم اتجهت الى تكوين اتحادات دولية للمنتجين •

(ب) الحماية فى البلاد المستهلكة :

وهذه عقبة كأداء تواجه البرازيل الآن ؛ وعلى الاخص بعد دخول بريطانيا فى السوق الاوروبية المشتركة أول سنة ١٩٧٣ ، لان بريطانيا تستورد حوالى ٥٤٪ من صادرات البرازيل ، وخصوصا سلعة البن ، التى كانت الضريبة الجمركية المفروضة عليها عند دخولها بريطانيا ، لا تتعدى ٤٪ ، ولكن ضريبة السوق الاوروبية المشتركة ١٨٪ •

كما أن ايطاليا تسعى الى تصدير حصة دولية من الاحذية ، للسوق الاوروبية وللولايات المتحدة ، مما يهدد أنشط صناعة برازيلية جديدة ، لا تزال فى عهد الطفولة ، وكانت البرازيل تصدر لامريكا وحدها عام ١٩٧١ ، حوالى ٢ مليون زوج من الاحذية ، بأسعار أقل من ايطاليا واسبانيا •

وهناك مشكلة أخرى ، سببها العجز الدائم فى ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ، اذ بدأت تقلل من استيراد المنسوجات القطنية من اليابان ، وهذه الاخيرة من أكبر مستوردى القطن من البرازيل •

ولما كان نصيب البرازيل ، من التجارة الدولية فى السلع المصنوعة ، هو جزء صغير جدا لا يتعدى ١ر٪ ، فانها توجه اهتمامها وعنايتها نحو بلاد أمريكا اللاتينية ، لتنتج لهم السلع المستحدثة التى لا تنتجها المنطقة ، وتأمل البرازيل أن تكون البلاد المجاورة ، قادرة على الدفع !

(ج) الاهتمام بمصالح الجيران :

فالبرازيل تريد أن تصدر الى أمريكا اللاتينية ، ولذا رأت أنه من مصلحتها أن تهتم أيضا بمصالح جيرانها ، ولذا تتعاقد مثلا ، على أن تستورد قمحا بعلاوة من جارتها بوليفيا ، كى تصدر لها السيارات ، لان بوليفيا احدى الدول القلائل بأمريكا اللاتينية ، التى لا تصنع سياراتها بنفسها ، كما تعهدت البرازيل بدراسة مشروع مشترك ، وهو مد أنابيب الغاز الطبيعى من بوليفيا الى المناطق البرازيلية ، التى تصنع المواد البتروكيمائية •

(د) ترحيب الشركات الكبرى بعمالقة الصناعة بقصد التصدير :

اذ اتضح لاحد رجال الاقتصاد البرازيليين ، أن ٤٠٪ من صادرات البرازيل ، تتم عن طريق شركاتها الكبرى ، ولذا وجد الآن اتجاه من الشركات العملاقة فى العالم ، كى تبنى مؤسسات كبرى لها بالبرازيل لغرض التصدير ، كما تفعل الآن مصانع فورد ، لانتاج سيارات بالبرازيل للتصدير ، وكما يفعل فيرجسون لتصدير الجرارات •

ومع هذه المشاكل ، فان الجو مهيء لزيادة الصادرات فى البرازيل ، بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى أن أحد المهاجرين اليوغوسلاف ، بنى صناعة حمض التنيك tannin ، المستعمل فى دباغة الجلود ، وفى بحر عشر سنوات ، صدر الى ٦٧ دولة ، حوالى ١٠٪ من صادرات العالم من تلك السلعة • كل هذا لما يجد المصدر من تشجيع وبواعث •

بيد أن المعنيين بشئون التنمية [٣٨] ، وان كانوا يرحبون بتصنيع الامة النامية ، كبديل للواردات التى تؤثر على ميزان المدفوعات ، الا أنهم يعتقدون أن بعض الامم النامية ، تسير فى طريق التصنيع ، بتكاليف تزيد عن المنافع التى تجنيها ،

---

(٣٨) انظر مقال الدكتور Jose A. Dates-Panero بمجلة
Finance & Development (I. M. F. & W. B. publication) Vol. 8. no.3, September 1971, pp. 34-39.

فكثيرا ما يحدث أن تنتج الدول سلعا ، دون أن تدرس الاسواق المحتملة ، وا
تعانى من :

(أ) ارتفاع أثمان السلع المصنعة ، وعدم قدرتها على المنافسة فى السوق الدولية .

(ب) زيادة معدلات الضرائب الجمركية للوصول الى الحماية ، مما يس الى تخفيض منابع الانتاج .

(ج) الحد من الصناعات التى يتركز فيها عنصر العمل ، والاستعاضة ع بعنصر رأس المال ، وهنا يحاول المخططون تقليل نفقات السلعة ، عل حساب العمالة .

ثالثا : تشجيع الاستثمار الخاص :

وهذا ثالث العوامل الهامة للانموذج البرازيلى ، فالبرازيل تشجع المستثم الخاص ـ عن طريق الاعفاءات الضريبية الكبيرة ـ وعلى الاخص اذا أعاد استثمار جزء من أرباحه فى منطقة الشمال الشرقى ، أو فى منطقة الامازون ، حيث ترد لـ الحكومة ٥٠٪ مما دفعه من ضرائب ، أو ٢٥٪ فقط فى حالة صيد الاسماك ، أو ٨٪ فى حالة السياحة .

واذا وضع المستثمر البرازيلى أمواله فى مصرف للاستثمار ، أو فى مؤسسة مشابهة تستثمر أموالها فى شراء الاسهم ، فله الحق أيضا فى الحصول على جزء مما دفعه من ضرائب ، بشرط أن يترك نقوده لمدة ثلاث سنوات ، فيعطى شهادة بما استثمر ، وبعد المدة المقررة ، يحصل على نقوده زائدا أرباحها ، ثم يرد له جزء من الضرائب ، التى يكون قد دفعها ، كما ذكرنا آنفا . وبهذه الطريقة ، أعيد حوالى ٥٠٪ من ضرائب الشركات الكبرى الى المساهمين ، دون أن يكون هذا عبءا على الميزانية ، لان دافعى الضرائب زادوا من ٢١٤٫٠٠٠ عام ١٩٦٧ ، الى ٢٫٧ مليون عام ١٩٧٠ ، فى ولاية ساءوا بولوا وحدها .

رابعا : زيادة المدخرات :

حيث أصبحت المدخرات ، هى العامل الرابع فى الانموذج البرازيلى ، اذ بينما وصلت الى ٥ر١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى G.D.P. حتى عام ١٩٦٩ ، فانها تضاعفت الآن لاسباب كثيرة منها :

(أ) ضمنت طريقة التصحيح النقدى ، عائدا على الودائع بالمصارف وعلى الاوراق المالية .

(ب) شجعت بواعث الاستثمار ، وعلى الاخص تقليل الضرائب على الاموال المستثمرة ، شجعت المدخرين على الادخار .

(ج) وجدت السلطات العامة ، أن سعر الفائدة قد ارتفع ارتفاعا غير معقول ، فقننت الحد الاقصى لسعر الفائدة وقدره ١٢٪ ، الا أن المصارف لا تزال تتفنن فى العمولة والرسوم والعمولة الخاصة وغير ذلك ، ولذا صدر تشريع يحدد نسبة ٥٠٪ على الاقل من قروض المصارف للبرازيليين . ومع ذلك ظلت المصارف تنتهج الطريقة التقليدية فى الاقراض لاجل قصير ، ومن هنا نشأت مساعدة الحكومة لمصارف الاستثمار ، ومصرف التنمية الاهلية ، فقدمت القروض لآجال طويلة .

خامسا : اجتذاب ثقة المستثمر الاجنبى :

وهذا عامل رئيسى أيضا ، فى الانموذج البرازيلى ، لان رأس المال الاجنبى يتصف بالذعر والخوف والجبن ، يريد جوا مليئا بالاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادى ومعدلا طيبا من الربح [٣٩] وهذا مالم يجده فى البرازيل ، خلال الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٦٤، لانها كانت فترة عاصفة ، مليئة بالتقلبات الاقتصادية والانقسامات

---

(٣٩) انظر بحثنا عن « رءوس الاموال الاجنبية فى مصر » ، مطبعة جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ .

السياسية ، فتوقفت رءوس الاموال الاجنبية عن التدفق الى البرازيل ؛ فر
تلك المدة ، وتوقف النمو الاقتصادى ، وهرب رأس المال الاجنبى من منطقة
التقلقل ، لانه لا يقبل الا حيث تستقر الاوضاع كما أسلفنا .

ويلاحظ من كتبوا عن اقتصاديات البرازيل ، حاجتها الملحة المستمرة ، الى
رءوس الاموال الاجنبية ، لاستخراج ما بباطن الارض من ثروات ، ولتصنيع تلك
الثروات . فهى إذاً فى حاجة الى سلع الانتاج ، والى الفنيين ممن يجيدون
التكنولوجيا ، وممن يفهمون فى التصنيع والتسويق .

ولذا عملت حكومة البرازيل منذ عام ١٩٦٤ ، على اعادة الثقة لدى الاجانب
فكونت لنفسها احتياطيات نقدية ، وصلت فى منتصف عام ١٩٧٢ ، الى ٢ر٤
بليون دولار ، ولكن ظل الدين العام يتزايد كما يلى :

الدين العام للخارج

جدول رقم (١٩) ٤٢

السنة	الدين العام ببلايين الدولارات
آخر ١٩٦٩	٥ر٤
» ١٩٧٠	٣ر٥
» ١٩٧١	٠ر٧

وهى زيادة كبيرة كما يتضح من الجدول ، ولكن يقابلها ـ كما يدافع أنصار
الحكومة ـ أن الدين الخارجى لا يزيد عن ١٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى ،

(٤٠) انظر المقدمة فى The New Brazil, prospect for stability and profits, prepared & published by Business International, N.Y., August, 1965

(٤١) انظر الـ Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ ، ص ٢٩ بينما تضعه مجلة International Finance عدد ١٥ يناير ١٩٧٣ مبلغ ٣ر٠١٢ مليون دولارا ثم ٤ بليون كما اوضحنا سابقا .

(٤٢) المرجع السابق .

وأن الاجانب أغرقوا البرازيل بالدولارات ، حتى وصلت قروضهم القصيرة الاجل ، الى ٤٥٠ مليون دولار فى الربع الاول من عام ١٩٧٢ ، مما اضطر المصرف المركزى ، الى وضع قواعد لرد القروض القصيرة الاجل (٦ ــ ١٢ شهرا) ، وتقديم بواعث ضريبية مغرية ، لمن يبقى قرضه بالبرازيل ، لعشرة سنوات أو أكثر (وحاولت بعض الشركات الاجنبية ، أن تلبس قروضها ثوب الاستثمار فلم تفلح [٤٣]) فى الوقت الذى تهرب فيه رءوس الاموال الاجنبية من بلاد أمريكا اللاتينية الاخرى .

وفى نهاية عام ١٩٧١ ، قررت الاستثمارات الاجنبية فى البرازيل ، بمبلغ ٣ [٤٤] بليون دولارا ، تشترك الجنسيات الآتية فى غالبيتها :

نسبة الاستثمارات الاجنبية

جدول رقم (٢٠)

النسبة المئوية	جنسية المستثمرين
٣٨	الولايات المتحدة
١١ر٤	المانيا الغربية
١٠ر٠	كندا
٩ر٤	بريطانيا
٦ر٦	سويسرا

وأهم ما تصبو اليه البرازيل من تشجيع رأس المال الاجنبى ــ فى حدود القوانين الموضوعة ــ أن تستفيد من ضخامة المعادن المتوفرة فى الامازون ، ومن

---

(٤٣) لا تعطى استثمارات اجنبية للقطاعات الاستراتيجية ، مثل البترول والمواصلات، ولا تتعدى الشركات المملوكة للاجانب فى الصناعة ، ٥٪

مجلة الـ Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ .

(٤٤) انظر الملحق رقم (٤) فى آخر هذا البحث عن الاستثمارات الامريكية بالبرازيل من ١٩٥٠ الى ١٩٦٣ وارباحها .

معدنى النيكل والفوسفات وكذلك اليورينيام (وبهذه المناسبة ، كانت البرازيل قد وقعت اتفاقا مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ ، لضمان الاستثمارات الامريكية ضد المصادرة أو الحرب أو الثورة أو عدم التحويل) •

سادسا : الاشـــغال العـــامة :

وأخيرا ، تهتم البرازيل ببناء الطرق ، لتفتح مناطق جديدة للاستثمار الخاص والزراعة ، كما تهتم بتوليد الطاقة وتحسين التسهيلات فى الموانى • فمثلا زادت الطرق المعبدة من ٢٠٫٠٠٠ كيلومتر عام ١٩٦٣ الى ٥٥٫٠٠٠ كيلومتر عام ١٩٧١ ، وتخطط السلطات للوصول الى ٧٠٫٠٠٠ كيلومتر عام ١٩٧٤ •

وفى الوقت الحاضر ، تبنى البرازيل طريقين كبيرين هامين ، من الشـــمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ، طريقين يمران بأكثف الغابات الاستوائية ، وذلك لمساعدة سكان الشمال الشرقى المزدحم ، فى المهاجرة الى المناطق الجديدة ، وكذلك لربط منطقة الامازون فى الغرب ــ تلك المنطقة الشديدة الغنى بمنابعهـــا الطبيعية ــ بمناطق الصناعة فى البرازيل ، فى الوسط والجنوب •

وفى منطقة الامازون هذه ، توجد أنواع ثلاثة من المعادن وهى :

أولا : الحديد الخام المترسب بكميات ضخمة ، تتراوح بين ١٫٦ الى ٦٫٦ بليون طنا ، منها ٦٧٪ حديد نقى • وتنوى السلطات البرازيلية نقل الحديـــد الخام بالسكك الحديدية الى المناطق الصناعية ، ثم الى الساحل للتصدير •

ثانيا : الصفيح حيث تأمل البرازيل أن تجد أكبر احتياطى للصفيح فى العالم • وهنا نجد أن وزارة التعدين ، بالتعاون مع أربع شركات محلية ، تكتشف مناطق الصفيح بالطائرات والرادار •

ثالثا : معدن البوكسايت Bauxite Deposits ؛ حيث ينقل المعـــدن الخـــام بالســـفن عبر الامازون •

ويوجد فى حوض الامازون ، مالا يقل عن ٣٫٥ مليون كيلومتر مربع ، لـــم

تكتشف اكتشافا حقيقيا بعد ، ويرجى بعد اكتشافها ، أن ينتقل جزء كبير من أنواع النشاط الاقتصادى الى الغرب ، بما فى ذلك طبعا عنصر العمل ، حيث يأمل المشرفون على المشروع ، أن يتوطن حوالى ١٨ مليون فى الامازون الجديد ، من شمال شرقى البرازيل ، فى عشرين عاما ، لان الشمال الشرقى ــ كما ذكرنا ــ هو بؤرة الفقر والجوع والمرض بالبرازيل •

٧ ــ النمو الاقتصادى أم توزيع الدخل ؟

تهتم البلاد النامية عادة ، بالنمو الاقتصادى أو توزيع الدخل ، أو تهتم بالاثنين معا ، ولكن البرازيل منذ ثورتها عام ١٩٦٤ ، تغلبت على الاتجاهات اليسارية ، فأعطت الاولية للنمو الاقتصادى ، ولمنابع الثروة البرازيلية التى لا ينضب معينها ، بينما اهتمت جاراتها مثل شيلى وبيرو باعادة توزيع الدخل •

والواقع أن البلاد النامية ، تحركت بسبب الحربين العالميتين والكساد الكبير ، وبدأت فى بناء صناعات محلية ، فوضعت التعريفات الجمركية وأقامت الحواجز الجمركية ، وأنشأت مراقبات النقد ، وشجعت نمو الصناعة بتقديم القروض لمستوردى المواد الخام اللازمة للصناعة ، واعفائهم من بعض الضرائب •

وسارت بلاد أمريكا اللاتينية فى هذا الطريق ، حتى أنتجت جميعها ٦٠٠ر٠٠٠ سيارة كل عام ، فى منتصف الستينات ، أى بمتوسط ٦٧٠٠ سيارة لكل مشروع ، ولذا لم تستفد هذه المشروعات ، الفائدة الكلية من مزايا الانتاج الكبير ، ولم تتكون أقاليم أو تكتلات اقتصادية كبرى ، بل نمت الصناعات المحلية فى تراخ وبغير منافسة ، ولم تقو على ولوج أبواب الصادرات ، وكانت النتيجة ، عجزا فى موازين المدفوعات ونقصا فى الكفاية الانتاجية • وتطلب الامر استيراد رأس المال الاجنبى (الآلات والتكنولوجيا) ، وهذه لم تخلق الا عمالة قليلة ، حتى إذا زاد الناتج عن الطلب ، تعطلت المصانع •

هذا شكل اقتصادى اتبعته بلاد نامية كثيرة ، ولم تستطع البرازيل التخلص منه الا بالتصدير ، وبزيادة الطلب الداخلى للسلع المعمرة •

وينبرى بعض الاقتصاديين البرازيليين ، وعلى رأسهم الدكتور سلسو فيرتاد Celso Furtado [٤٥] ، الذى يقول ان زيادة الانتاجية لم تترجم الى ارتفاع فى الاجور والمرتبات ، كى تخلق طلبا أكبر على الاستهلاك ، وكى تبعث النشاط فى مزيد من الانتاج • أما تركيز الدخل (ويقصد قلة العدالة فى توزيعه) ، فسيؤدى الى فترة من فترات الكساد الصناعى •

وترد عليه السلطات العامة ، بأن دخل الفرد قد زاد فى الاعوام الخمسة الماضية ، وأن الحد الادنى للاجور يزيد بزيادة الانتاجية ، وأن اعادة توزيع الدخل ، تقلل من المدخرات وبالتالى الاستثمارات ، وتضعف منافسة المصدرين البرازيليين فى السوق الدولية بزيادة التكاليف ، وربما تنتهى بعجز فى ميزان المدفوعات ، اذا قلت الصادرات على حساب الاستهلاك فى السوق الداخلى •

وفى معرض الرد على الدكتور فيرتادو ، يذكر المنصفون أن هناك مدرستين من مدارس الرأى ، مدرسة تتصدى لاعادة توزيع الدخل ، وتطالب بزيادة معدل النمو ، ومدرسة تناهض النمو وتحبذ اعادة توزيع الدخل • وهنا ترد السلطات العامة ثانية ، بأن فيرتادو نفسه قد ذكر فى كتابه ، أن ٥٪ فقط من البرازيليين هم الطبقة الغنية ، وتزيد السلطات العامة على ذلك ، أن البرازيليين اشتروا عام ١٩٧١ ، أكثر من ٥٢٤ر٠٠٠ سيارة ، أى أن الطلب زاد فى عام بحوالى ٢٤٪ ، كما زاد الطلب على وحدات تكييف الهواء فى الشمال الشرقى فى نفس العام ، بحوالى ٧٠٪ ، مما يدل على اتساع السوق وتزايد الطلب ، حتى بين متوسطى الحال ، الذين يكونون (Consorcios) جمعية لشراء سلعة مثل السيارة ، يشترك فيها مثلا ٢٤ صديق أو قريب ، ويدفع كل منهم ١/٢٤ من ثمنها كل شهر ، وبالقرعة يحصل كل منهم على سيارة ، ويستمر الدفع حتى تنتهى الشهور كلها •

وتدافع السلطات العامة أن بالبرازيل عددا ضخما من السكان ، أى عددا ضخما من الطبقة المتوسطة التى تشترى كثيرا من السلع المعمرة ، وأن الحكومة

(٤٥) الآن فى جامعة هارفارد ، وله كتاب عن تحليل الانموذج البرازيلى بالاسبانية عام ١٩٧٢ •

تسير فى تطوير المجتمع من الناحيتين التعليمية والاجتماعية ، وزيادة المشروعات العامة ، مما يخلق العمالة للكثيرين فى بقاع مختلفة ، وتأمل البرازيل أن يزيد انتاجها من السيارات ، حتى يصل الى المليون ، فى نهاية السبعينيات .

ولكن الخلاف بين المدرستين لا يقف عند هذا الحد ، بل تتقد ناره ويشتد لهيبه ، حينما يتزعم مدرسة النمو وزير المالية البرازيلى ، السنيور أنتونيو دلفيم نتو Senhor Antonio Delfim Netto ، وحينما يهاجمه أحد زعماء اعادة توزيع الدخل ، المستر ماكنمارا نفسه ، Mr Robert S. Mc Namara رئيس المصرف الدولى ، حيث يلخص نتو رأيه فى عبارته المشهورة « لو كان فى مقدور أية حكومة ، أن تغير أنموذج توزيع الدخل فى عام واحد ، دون أن تتسبب فى ارتداد recession اقتصادى كبير ، لما رفضت ذلك أية حكومة » [٤٦] ، واذا برئيس المصرف الدولى ، يلقى خطابا فى عام ١٩٧٢ بمؤتمر التجارة والتنمية ، لهيئة الامم المتحدة فى شيلى ، ويهاجم دولا ثلاثة هى البرازيل ومكسيكو والهند ، فيقول فى معرض حديثه عن سوء توزيع الدخل فى الامم النامية « ..... ويفترض البرهان الموجود لدينا ، أن الدول النامية وحتى منها الدول التى ارتفع معدل نموها بالنسبة الى الناتج الاهلى الاجمالى ، هى الاخرى مصابة بوباء سوء توزيع الدخل .

ففى العقد الماضى ، زاد الناتج الاهلى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد بالبرازيل ، زيادة حقيقية بمقدار ٥ر٢٪ فى السنة ، ومع ذلك انخفض نصيب الطبقة الفقيرة من السكان ــ وتبلغ ٤٠٪ ــ انخفض من ١٠٪ سنة ١٩٦٠ ، الى ٨٪ فقط عام ١٩٧٠ ، بينما ارتفع نصيب الطبقة الغنية ــ وتبلغ ٥٪ من السكان ــ ارتفع نصيبها من ٢٩٪ الى ٣٨٪ بين العامين المذكورين . وهكذا زاد غنى الاغنياء ، بينما لم يستفد الفقراء وقدرهم ٤٠٪ من السكان ، فائدة تذكر » [٤٧] .

وظل ماكنمارا فى خطابه ، يهاجم البرازيل ومكسيكو والهند هجوما عنيفا

---

(٤٦) انظر مجلة الـ Economist الآنفة الذكر ، ص ٣٣ .

(٤٧) انظر Address to the United Nations Conference on Trade and Development by Robert S. Mc Namara, President, World Bank Group, Santiago, Chile, April 14, 1972, p. 4.

من مطبوعات المصرف الدولى .

بالارقام ، ويختص بالحديث الـ ٤٠٪ من السكان ، أى الفقراء البرازيليين الذين ابتلوا بالفقر ، ولا يزدادون الا فقرا • وضاق ذرعا وزير المالية البرازيلى بما كنمارا ، وقال ان رئيس المصرف الدولى ، يحثنا على التغيير دون أن يرسم لنا الطريق ، مع أن ماكنمارا كان قد ذكر فى خطابه :

« •••• ولكن حينما يصبح توزيع الارض والدخل وفرص العمل ، أمرا منحرفا مشوها ، الى حدود اليأس والقنوط ، فلا بد للقادة السياسيين أن يوازنوا ، بين خطر الاصلاح الاجتماعى الضرورى — وان كان مكروها لهم — وبين خطر الثورة الاجتماعية •

فالعبارة « قليل جدا متأخر جدا » ، هى العبارة العالمية التاريخية ، التى تكتب على قبور الحكومات السياسية ، التى تفقد شرعيتها أمام من لا أرض لهم ولا عمل لهم ولا صوت لهم ، وما لهم إلا اليأس والقنوط •

وأنا أقترح الا نفكر فى جسامة الفقر فى الدولة النامية ، كدليل أو علامة على التخلف ، بل يجب أن نبدأ التفكير فيه ، كحالة لا بد من مهاجمتها ، داخل حدود الاطار العام ، لخطة التنمية فى الامة •

واذا لم تختر الدول النامية بنفسها ، السياسات التى تعالج هذه المشكلة ، فان المؤسسات الدولية وغيرها من منابع المساعدات الخارجية ، لا تستطيع أن تقدم الا القليل ، لمساعدة الـ ٤٠٪ من الفقراء ، هؤلاء الـ ٤٠٪ الذين يعانون من أشد أنواع الحرمان ، ويقاسون من أقصى أنواع العوز والفقر » [٤٨] •

وما أن ألقى ماكنمارا خطابه ، حتى أقام الدنيا وأقعدها فى البرازيل ، فوجهت سهام الطعن الى وزير المالية ، وتسابق الناقدون والمهاجمون ، ووجدت المعارضة فرصة سانحة لمهاجمة الحكومة ، حتى وجه أحد المعارضين حديثه فى الكونجرس الى تنو قائلا « لقد استباحت الحكومة الاجور والمهايا ، لتزيد من المدخرات الاهلية ، وان الاجور الحقيقية عام ١٩٧١ ، نقصت بمقدار ٣٠٪ عنها فى ١٩٦١[٤٩] » •

(٤٨) انظر المرجع السابق ص ص ٦ — ٧ •

ووجد فى الحقيقة ، أن مؤسسات التمويل البرازيلية ، لم تكن تتشجع لاقراض المنشآت ، ذات العمل الكثيف ، أى التى تحارب البطالة بزيادة عدد العمال ، وأن أرقام احصاء توزيع الدخل تشير الى الآتى :

من ارقام توزيع الدخل بالبرازيل

جدول رقم (٢١) [٤٩]

بين عامى	اقل من ٤٠ دولار فى الشهر (٢١٠ كروزيرو)	٤٠ ـ ٩٠ دولار فى الشهر (٢١١ـ٤٦٦ كروزيرو)	١٨٠ دولار فى الشهر او اكثر (اكثر من ٩٣٢ كروزيرو)
١٩٦٠ ، ١٩٧٠	زادت النسبة من ٥٥٪ الى ٦٠٪	قلت النسبة من ٣٢٪ الى ١٨٪	زادت النسبة من ٣ر٤٪ الى ٥٪

ويتضح من الارقام السالفة الذكر ، أن البرازيليين الذين يحصلون على دخل شهرى أقل من ٤٠ دولار ، زادت نسبتهم فى الستينيات من ٥٥٪ الى ٦٠٪ ، بينما قلت نسبة هؤلاء الذين يحصلون على ٤٠ ـ ٩٠ دولار ، من ٣٢٪ الى ١٨٪ ، ثم زادت نسبة من يحصلون على ١٨٠ دولارا فى الشهر ، من ٣ر٤٪ الى ٥٪ [٥٠] .

---

(٤٩) جدول تكون من ارقام من مجلة الـ ECONOMIST الآنفة الذكر .

(٥٠) قدم احد اساتذة الاقتصاد رسالته لنيل درجة الدكتوراه ، من جامعة YALE بأمريكا ، عن « النتائج الاقتصادية لاصلاح زراعى فى البرازيل » وبحث الاستاذ الآثار الاقتصادية ، التى تنجم فى البرازيل ، لو انها فى المستقبل اقدمت على توزيع الاراضى ، من كبار الملاك الى صغارهم ، والى عديمى الملكية ، فذكر ان بالبرازيل قانون لاصلاح وتوزيع الاراضى ، ولكنه لم يطبق ، وانه عنى فى رسالته ـ التى طبعت فيما بعد ـ بالآثار التى تنتج عن توزيع ملكية الاراضى ، وقصد الآثار الخاصة باستخدام المنابع الاقتصادية فى الزراعة ، كما عنى بطريقة غير مباشرة ، باعادة توزيع الدخل وامتصاص العمال العاطلين ، واثر الاصلاح الزراعى على الفائض من الحاصلات الزراعية ، الذى يذهب فعلا الى السوق ، وكذلك مبلغ ونوع التعويضات ، التى تدفع للملاك الاراضى . وعرج المؤلف على تزايد القلة ، فشرح طريقة المزارع التعاونية ، وفصل طريقة المزارع الحكومية ، وتساءل عن ايهما يكون افيد من ناحية الانتاجية . والكتاب تحليل طيب ، ملىء بالارقام والجداول والقروض والنتائج المحتملة

انظر مقدمة كتاب Economic Consequences of a Land Reform in Brazil by William R. Cline, N. Holland Publishing Co., Amsterdam, 1970.

ومع ذلك فان أنصار الحكومة يقررون ، ان الارقام سالفة الذكر ليست مقنعة للاسباب الآتية :

(أ) أنها لفترة عشر سنوات ، والحكومة الحالية لم تبدأ الا من عام ١٩٦٤

(ب) ربما ارتفعت الاجور الحقيقية من عام ١٩٦٨ ، ولكن ارتفاعا قليلا ، لان هدف الحكومة كان النمو الاقتصادى ، ولم يكن توزيع الدخل

(ج) زادت الاجور الحقيقية عام ١٩٧١ ، ما بين ٣٪ الى ٤٪ وزاد معدل الانماء العام بمقدار ٣ر١١٪ .

(د) لا تأخذ أرقام الاحصاء فى الحسبان ، المكاسب غير النقدية ، مثل الاعانات التى تدفع للزراعة .

ومهما يكن من أمر ، فان الآلات الحديثة التى تستخدمها البرازيل فى صناعات السكر والتبغ وعمليات الاغذية المحفوظة ، رفعت مقدار البطالة بين العمال ، كما أن السكان يزيدون بمعدل حوالى ٢ر٣٪ فى السنة ، وكانت الحكومة ترفض فى الماضى ، أن تعضد تنظيم النسل . وفوق ذلك فقد ركزت المعارضة جزءا كبيرا من هجومها ، على سياسة نتو التى انتهت بدخول منخفضة وبطالة منتشرة ، بسبب التأكيد على الانتاج الصناعى أكثر من الانتاج الزراعى ، وبسبب الآلات الحديثة التى تزيد الانتاج وتقلل العمالة . ويرفض هذا الرأى وزير المالية ، ويصر على أن ادخال التكنولوجيا الحديثة أمر هام ، للمنافسة فى التصدير ، وأن الامر فى بادئه كان العمل على كسب ثقة الاجانب للاستثمار ، ولا مانع فى الوقت الحالى ، من استيراد الآلات ، التى توظف نسبة أكبر من العمال .

ويؤخذ على سياسة نتو أيضا ، أن سوء توزيع الدخول ، يعكس سوء توزيع التعليم . فالدخول الحقيقية لخريجى الجامعة ، زادت فى العشر سنوات بمقدار ٥٠٪ ، بينما لم تزد دخول من يحملون الابتدائية عن ١٤٪ ، ثم بقى حوالى ٣٥٪ من السكان الكبار ، أميين غير متعلمين .

ويعيش بعض الاقتصاديين بين الاحصاءات العديدة ، ليبرهنوا أن ٥٪ من

المحظوظين ، يستمتعون بثلث الدخل الاهلى ، بينما لا يزال الآلاف يعيشون فى العشش والاكواخ بالبرازيل .

وتنتهى المناقشة بين أولئك وهؤلاء ، بأن يذكر وزير المال ، أنه لا معنى لزيادة تقسيم الكعكة الى قطع أصغر ، بل الواجب أن ننتج كعكة أكبر .

بيد أن المتخصصين من رجال التنمية ، يذكرون « أن النمو لم يصبح كافيا وحده ، وأن زيادة الرفاهة للطبقات الفقيرة من المجتمع ، يجب أن تعطى أهمية أكبر ، كغرض جوهرى من أغراض التنمية وطالما أن الامم الفقيرة ، لا تستطيع الوصول الى نتائج طيبة ، باعادة توزيع الدخل عن طريق الوسائل المالية ، لان الدخل نفسه قليل ، فان الطريقة المثلى الارتقاء بحالة الفقراء ، هى ما يدخل على نوع وكمية العمل من تحسينات . ولذا يأتى توزيع الدخل كأمر هام ، بين النمو وبين العمالة ، ..... وان أكثر الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها ، للوصول بطبقة الفقراء الى السعادة القصوى ، هى نمو يزيد العمالة » [٥١] .

ويذكر الاستاذ كامارك ، مدير قسم الاقتصاد بالمصرف الدولى « ان أحد الدروس الاساسية ، التى تعلمها المصرف الدولى من خبرة عشرين عاما ، ان التنمية الاقتصادية أو نمو الامة ، تتوقف أصلا على التحسين المستمر ، فى طريقة تأثير الامة على منابعها الاقتصادية » [٥٢] .

٨ ـ تدخل الحكومة فى سوق الاوراق المالية :

أرادت الحكومة البرازيلية ، أن تشجع أبناء أمتها على الاستثمار فى الاوراق المالية ، فوضعت قانونا عام ١٩٦٧ ، يستطيع بمقتضاه حامل السهم ، أن يسترد ١٢٪

---

(٥١) انظر مقال البروفسور Hollis B. Chenery فى مجلة
Finance and Development, Vol. 8, No. 3, September, 1971, (A Publication of the I. M. F. & W. B. pp. 16-27 especially pp. 26-27).

(٥٢) انظر
Some Aspects of the Economic Philosophy of the World Bank, Transcriptions of talks by World Bank Economists at a Seminar for Brazilian Professors of Economics, September 1967, p. 7 (Appraisal of Country Economic Performance, by Andrew M. Kamarck.

من ضريبة الدخل ، ولا يدفع ضرائب ـ فى ذلك الوقت ـ على مكاسبه الرأسمالية

وأقبل الناس من صغار المساهمين وظلوا يشترون الاسهم ، وزادت حمى المضاربة حتى قيل فى البرازيل ، ان هناك مليون مضارب لكل عشرة آلاف مستثمر . ولذا ارتفعت أثمان الاسهم ارتفاعا خياليا ، كما يتبين من الجدول الآتى :

أسعار الاسهم فى ريو

الرقم القياسى لثمن السهم = ١٠٠ فى أغسطس ١٩٦٥
ثمن السهم = ٤٩٠٨ فى يونيو ١٩٧١
ثمن السهم = ٣٥٣٦ فى آخر ١٩٧١
ثمن السهم = ١٦٣٠ فى أغسطس ١٩٧٢

ويعزى الهبوط الفظيع فى الاسعار للاسباب التالية :

١ ـ فى يونيو ويوليو ١٩٧١ ، صدرت أسهم جديدة بكمية كبيرة جدا ، دون أن يلم المصرف المركزى بأحوالها .

٢ ـ تدخلت الحكومة نفسها ، لتحد من الطلب على الاسهم ، حينما أراد أصحاب الودائع ـ فى يوليو ١٩٧١ ـ الحصول على أموالهم سائلة .

٣ ـ قللت المصارف ائتمانها بمقدار ٥٠٪ .

وعلى العموم ، تدخلت الحكومة لانعاش الطلب من جديد ، مع مراقبة السوق ومراقبة المصدر من الاوراق الجديدة . ولعل سوق الاوراق المالية ، قد أعادت للبرازيل ، بعض أموال أغنيائها ، ممن كانوا يودعونها فى الخارج ، كالعادة فى أمريكا اللاتينية .

٩ ـ المعادن والصناعة :

وفى البرازيل ثروات ومنابع لا حصر لها ، وتتضمن ثلث احتياطى العالم من خام الحديد ، وكميات ضخمة من المنجنيز وغير ذلك من المعادن مثل الصفيح .

ولما كانت البرازيل أكبر سوق لامريكا اللاتينية ، ولما كانت الصناعة قد

تطورت نسبيا بها ، فقد أصبحت البرازيل القاعدة الطبيعية ، التى تمد بصناعاتها الاساسية ، سوق أمريكا اللاتينية ، الذى يتمثل فى بلاد « اتحاد التجارة الحرة لامريكا اللاتينية Latin American Free Trade Association (LAFTA) » ولعل هذا يعود أيضا ، الى طول الساحل البرازيلى ، وكثرة عدد الدول المجاورة للبرازيل •

وقد ساعدت هذه العوامل ، على أن يزيد الانتاج الصناعى بحوالى ٢ر١١٪ عام ١٩٧١ •

أما أهم صناعات البرازيل فهى :

صناعة الصلب :

كان انتاج الصلب ثابتا عام ١٩٧١ ، فى كل من بريطانيا واليابان والولايات المتحدة ، ولكنه زاد فى البرازيل بمعدل ٢٨٪ ، وأنتجت مصانع الصلب أكثر من ٦ مليون طن فى ذلك العام ، ويأمل المخططون فى الحكومة ، أن يصل الانتاج الى ٢٠ مليون طن عام ١٩٨٠ •

ويحتاج التوسع فى صناعة الصلب ، الى تمويل أجنبى يصل الى ٦٠٠ مليون دولار ، من القطاع العام وحده ، واتفق فعلا مع المصرف الدولى ومصرف الاستيراد والتصدير بأمريكا ، على تمويل الجزء الاكبر من المبلغ المذكور [٥٣] •

وجاء تحويل جزء كبير من الاستثمارات الى صناعة الصلب ، كنتيجة لاسباب كثيرة منها :

(أ) توفير مبلغ كبير من العملة الصعبة ، يقدره المصرف الدولى بمقدار ٣٢٥ مليون دولار فى العام ، عند نهاية الخطة •

(ب) زيادة التصدير •

---

(٥٣) بهذه المناسبة اقترضت البرازيل ، من المصرف الدولى عام ١٩٧١ ، خمسة قروض بلغ مجموعها ٤ر١٦٠ مليونا من الدولارات ـ انظر مجلة Finance & Development الآنفة الذكر ، ص ٤٧ •

(ج) وجود نوع جيد من الحديد الخام بالبرازيل ، وبكميات هائلة .
(د) تدرب الحكومة فى الخارج ، حوالى ألف من الفنيين والخريجين لتغطية كل ما تحتاجه صناعة الصلب .

صناعة السيارات :

وصل انتاج عام ١٩٧١ من السيارات ، الى حوالى ٥١٦ر٠٠٠ سيارة ، وتشير الخطة الى انتاج مليون سيارة عام ١٩٧٦ ، اذ لا يزال بالبرازيل ، ٢٣ سيارة فقط لكل ١٠٠٠ من السكان .

ومن الامور الهامة التى اتبعتها البرازيل ، تقليل عدد أشكال السيارات ونماذجها ، حتى أن شركة واحدة ، ستزيد انتاجها اليومى ، من ١٢٠٠ الى ١٦٠٠ سيارة ، ابتداء من الشهور الاخيرة لعام ١٩٧٢ . وكذلك ادماج بعض الشركات للاستفادة من وفورات الانتاج الكبير ، فمثلا اندمجت شركتان كانتا تنتجان معا ٦٢ر٠٠٠ سيارة عام ١٩٦٧ ، بعدد من الموظفين والعمال قدره ١٥ر٠٠٠ ، وتنتج الشركة الجديدة المندمجة ، ٩٥ر٠٠٠ سيارة الآن ، بنفس القدر من القوة العاملة .

الصناعات الالكترونية :

زاد الانتاج فى هذه الصناعة ، بمقدار ١٨٪ عام ١٩٧١ ، وعلى الاخص فى سلع مكيفات الهواء والمراوح والثلاجات والراديو والجراموفون . وعلى سبيل المثال ، أنتجت البرازيل فى العام المذكور ، ٩٥٨ر٠٠٠ جهاز تلفزيون .

وهناك صناعات أخرى هامة ، مثل البتروكيماويات وبناء السفن والمنسوجات والصناعات الخشبية .

ومن الضرورى ــ فى رأى الاستاذ Gelso Furtado [٥٤] ــ أن يتغير هيكل الصناعة البرازيلية ، فى الربع الاخير من القرن العشرين ، بحيث تنمو صناعة سلع الانتاج ، بمعدل أكبر من معدل نمو الصناعة كلها ، وذلك لعدة أسباب منها :

(٥٤) انظر كتاب Celso Furtado, The Economic Growth of Brazil, University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1963, p. 262.

أولا : تجنب تقلبات قدرة الاستيراد ، التى تعتمد على تكوين رأس المال .
ثانيا : تأمين مستوى العمالة .
ثالثا : المحافظة على معدل النمو .

١٠ ـ خلق البواعث للصناعة :

ظل الشمال الشرقى محور التجارب ، لخلق البواعث والحوافز نحو تصنيعه ، وانتشاله من هوة الدخل المنخفض والكوارث التى تحيق به أحيانا . من ذلك أن القانون يسمح للمستثمر الخاص ، بأن يوفر ٥٠٪ مما يدفعه من ضرائب ، بشرط أن تذهب الاموال المدخرة ، لتمويل المشروعات فى الشمال الشرقى ، عن طريق مجلس كونته الحكومة ، للبت فى المشروعات وأسبقيتها .

ونجحت هذه الطريقة بالفعل ، فأغرت رجال الاعمال على الاستثمار ، وجاءت معظم الاموال مما وفرته حوافز التصنيع . ففى عام ١٩٧١ وحده ، استثمر مجلس الاستثمار ١٤٫٦ بليون كروزيرو ، أى ٢٫٥ بليون دولار فى ٨٨٤ مشروع صناعى وزاد العمال الصناعيون بمعدل سنوى قدره ٣٫٦٪ ، بين عامى ١٩٥٩ ، ١٩٧١ ، مع أن المتوسط السنوى فى الخمسينيات ، لم يزد عن ١٫٤٪ .

ووجهت الى مجلس الاستثمار عدة انتقادات منها :

١ ـ أن المجلس لم يحسن انتقاء المشروعات ، وخاصة فى السنوات الاولى ، لانه سمح فعلا بأن ترسل ساءوا باولو ، قطعا كثيرة تكون سلعة معينة ، تباع فى الجنوب أو الوسط ، والمفروض أن تتصنع السلع فى الشمال الشرقى .
٢ ـ حينما فاض التمويل وكثر لدى الشمال الشرقى ، اختار المجلس المشروعات التى يعظم فيها رأس المال والتكنولوجيا ، فلم توظف الا عددا قليلا من العمال .

ومن دراسة المنطقة حول مدينة سلفادور ، يتضح أن أعمالا ستخلق قدرها ٢١٫٠٠٠ عمل ، بعد استثمار ٣ ١/٤ مليون كروزيرو . أى أن نفقة تشغيل العامل تبلغ حوالى ١٥٠٫٠٠٠ كروزيرو (أى ٢٧٫٠٠٠ دولار أو حوالى ٩٠٠٠ دينارا

ليبيا) (٥٥) . والرقم يقل فى صناعات المنسوجات ، ويزيد عن ذلك فى صناعات البتروكيماويات . وقد اتجه المخططون فى الشمال الشرقى ، الى الاخذ فى الاعتبار ، اختيار الصناعات التى يزيد فيها عنصر العمل ، والتى تتصل بالزراعة ، كى يزيد عدد العمال المشتغلين .

١١ ـ الاودية الزراعية :

فى البرازيل أودية حول الانهار ، مثل وادى ساءوا فرانسيسكو ، الذى يتكون من حوالى ٢٦٠٠ كيلو متر مربع ، ثم أودية ذات أرض شديدة الخصوبة ، تفكر البرازيل فى زراعتها بالآلات الحديثة ، ثم ريها وانشاء الطرق بها ، ليسهل نقل الحاصلات الزراعية الى الاسواق . وفى معظم الاودية التى تنوى البرازيل اصلاحها ، توجد مساقط مياه فى الانهار ، يمكن منها توليد القوى المحركة .

والحكومة تختار الآن بين انتاج عال من الحاصلات الزراعية ، عن طريق آلات الحرث والحصد ، مع استعمال طرق الزراعة الفنية الحديثة ، وهنا سيقل عدد العمال الموظفين أو تختار الحكومة توسيع الرقعة الزراعية وتقليل الميكنة ، كى يتزايد عدد العمال المشتغلين فى الاودية الجديدة .

١٢ ـ اخيرا ..... :

اذا أريد للبرازيل أن تنمو ، واذا أريد لمستوى معيشتها أن يرتفع ، فلا بد لها :

(أ) أن تستمر صادراتها فى التزايد ، كى تقلل من ديونها الخارجية ، وكى تضمن أسواقا لمنتجاتها المتزايدة .

(ب) أن تحاول تنظيم النسل ، وذلك للحد من نمو السكان المتزايد فى المدن ، ولكى لا تقع البرازيل فيما وقعت فيه بلاد نامية كثيرة ، من حيث الجهود الكبرى التى تبذل للتنمية ، مع ترك الانفجار السكانى ، يهدم الكثير من تلك الجهود ، وأخيرا لكى تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشمال الشرقى .

---

(٥٥) فى تصريح لوكيل وزارة الصناعة المصرية انه « تقرر انشاء مصنع جديد للملابس الجاهزة والتريكو ، يتكلف ١٤٫٨٤٨٫٠٠٠ جنيها مصريا ، ويخلق عماله لحوالى ٣٠٨٠ عاملا ، أى ان نفقة خلق عمل بمصر تساوى حوالى ٤٤٩٨ جنيها مصريا » . انظر صحيفة الاخبار عدد ٩ اكتوبر ١٩٧٢ .

(ج) أن تزيد من مدخراتها ، كى تزيد من استثماراتها .
(د) أن تقلل الفروق الشاسعة بين الدخول .
(هـ) أن تدخل الصناعات الكثيفة العمل ، بدلا من الآلات الكثيفة فى رأس المال .
(و) أن تغير طريقتها فى محاربة التضخم ، حتى لا يصبح جزءا من اقتصادها وكيانها .
(ز) انشاء صندوق دعم لكل سلعة هامة ، حتى لا يضار المنتجون سنة انخفاض الاسعار .

ملحق رقم (١) [٥٧]

عجز الميزانية

السنة	بليون كروزيرو	السنة	بليون كروزيرو
١٩٥٠	٤	١٩٦١	١٣٨
١٩٥٥	٨	١٩٦٢	٢٨١
١٩٦٠	٧٧	١٩٦٣	٥٠٥

(٥٧) انظر ص ٥٣ من The New Brabil عن صندوق النقد الدولى .

(٥٦) كانت الديون الخارجية للبرازيل (بما فيها ديون القطاع الخاص) كما يلى :

جدول رقم (٢٢)

آخر ديسمبر	الدين الكلى بملايين الدولارات الامريكية	ما صرف من الدين بملايين الدولارات الامريكية
١٩٦٨	٤ر٣١٠ر١	٢ر٧٣٦ر٥
١٩٦٩	٣ر٥٢٢ر٢	٢ر٧٢٩ر٦

انظر World Bank, Annual Report, 1970, pp. 72-73
World Bank, Annual Report, 1971, pp. 64-65.

ملحق رقم (٢) ٥٧

صادرات وواردات البرازيل (١٩٥٠ – ١٩٦٤)

(بملايين الدولارات)

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الصادرات (فوب)	١ر٣٤٧	١ر٤٢٣	١ر٢٤٣	١ر٢٨٢	١ر٢٦٩	١ر٤٠٣	١ر٢١٤	١ر٤٠٦	١ر٤٣٠
الواردات (سيف)	١ر٠٩٨	١ر٣٠٦	١ر٣٥٣	١ر٣٧٤	١ر٤٦٢	١ر٤٦٠	١ر٤٧٥	١ر٤٨٧	١ر٠٨٠
العجز او الفائض	+٢٤٩ر	+١١٧ر	– ١١٠ر	– ٠٩١ر	– ١٩٣ر	– ٠٥٧ر	– ٢٦١ر	– ٠٨١ر	– ٣٥٠ر

ملحق رقم (٣) [٥٨]

صادرات وواردات البرازيل (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)

(بملايين الدولارات)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الصادرات (فوب)	١٥٩٦	١٧٤١	١٦٥٤	١٨٨١	٢٣١١	٢٧٣٩
الواردات (سيف)	١٠٩٦	١٤٩٦	١٦٦٧	٢١٣٢	٢٢٦٥	—

ملحق رقم (٤) [٥٩]

استثمارات شركات الولايات المتحدة فى البرازيل وارباحها

السنة	الاستثمارات الكلية (بملايين الدولارات)	العائد الصافى فى المائة
١٩٥٠	٦٤٤	١٤ر٩
١٩٥٧	٨٣٥	٨ر٣
١٩٦٠	٩٥٣	٨ر٤
١٩٦١	١ر٠٠٦	٧ر
١٩٦٢	١ر٠٨٤	٧ر٦
١٩٦٣	١ر١٢٨	٥ر٨

(٥٨) انظر احصائيات صندوق النقد الدولى ، مجلد ٢٤ عدد ٧ ، يوليو ١٩٧١ الآنف الذكر ص ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٥٩) جدول ص ٢ من بحث THE NEW BRAZIL الآنف الذكر

ملحق رقم (٥)

بيان تفصيلى لاسعار الصرف الحرة [٦٠]

(بالكروزيرو لكل دولار)

١٩٦٨		**١٩٧٠**	
نهاية مارس	٣ر٢٢٠	نهاية مارس	٤ر٤٩٠
« يونيو	٣ر٢٢٠	« يونيو	٤ر٥٦٠
« سبتمبر	٣ر٧٠٠	« سبتمبر	٤ر٧٢٠
« ديسمبر	٣ر٨٣٠	« ديسمبر	٤ر٩٥٠
١٩٦٩		**١٩٧١**	
نهاية مارس	٤ر٠٠٠	نهاية يناير	٤ر٩٥٠
« يونيو	٤ر٠٥٠	« فبراير	٥ر٠٣٠
« سبتمبر	٤ر١٥٠	« مارس	٥ر١١٠
« ديسمبر	٤ر٣٥٠	« ابريل	٥ر١١٠
		« مايو	٥ر١٩٥

وكان المعدل الذى يستخدمه الصندوق عام ١٩٧١ هو ٤ر٨٣ لكل دولار

« « « « « من ديسمبر ٦٢ ـ يناير ٦٦ « ٤٧٠ « «

« « « « « من فبراير ٦٦ ـ فبراير ٦٧ « ٢ر٢ « «

« « « « « من مارس ٦٧ ـ ديسمبر ٦٧ « ٢ر٧ « «

« « « « « من يناير ٦٨ ـ سبتمبر ٦٨ « ٣ر٢ « «

« « « « « من اكتوبر ٦٨ ـ مايو ٦٩ « ٣ر٦٣ « «

« « « « « من يونيو ٦٩ ـ نوفمبر ٦٩ « ٤ر٠٢٥ « «

« « « « « من ديسمبر ٦٩ ـ يوليو ١٩٧٠ « ٤ر٢٦٥ « «

« « « « « من اغسطس ٧٠ ـ نوفمبر ١٩٧٠ « ٤ر٦٢ « «

(٦٠) انظر International Financial Statistics by I. M. F., Vol. 24, No. 7, July 1971, pp. 66-67-63.